



PROVISIONAL  
A/38/PV.28  
17 October 1983  
ARABIC



الأمم المتحدة  
الجمعية العامة

الدورة الثامنة والثلاثون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الثامنة والعشرين

المعقودة بالمقر، في نيويورك  
يوم الثلاثاء، ١١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٣، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيد ايويكا ( بنما )  
شم: السيد أوم برادان ( بوتان )

- اقرار جدول اعمال الدورة العادية الثامنة والثلاثين للجمعية العامة وتوزيع بنوده : التقرير الثالث لمكتب الجمعية العامة [ ٨ ] ( تابع )  
— المناقشة العامة [ ٩ ] ( تابع )  
— خطاب سعادة القائد العام المقدم ديزيرييه بوترسسي ، رئيس حكومة جمهورية سورينام  
اللقى كلمات :

السيد توري ( غينيا )  
السيد مسكين ( تشاد )  
السيد نزييمانا ( بوروندي )  
السيد لينغ كينغ ( الصين )

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .  
أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي ارسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات  
Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services,  
DC2-0750, 2 United Nations Plaza مع الحرص على ادخالها على نسخة واحدة من المحضر .

83-64163/A

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٤٠البند ٨ من جدول الأعمال (تابع)

اقرار جدول أعمال الدورة العادية الثامنة والثلاثين للجمعية العامة وتوزيع بنوده : التقرير الثالث لمكتب الجمعية العامة (A/38/250/Add.2)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : في الفقرة ١ (أ) و (ب) من مكتب الجمعية الوارد في الوثيقة (A/38/250/Add.2) ، يوصي المكتب بادراج بند اضافي في جدول الأعمال بعنوان : " ادانة الحرب النووية " واحالته الى اللجنة الأولى .  
هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تقر تلك التوصية ؟  
تقرر ذلك .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : وفي الفقرة ٢ (أ) و (ب) يوصي المكتب بادراج بند اضافي في جدول الأعمال بعنوان : " تجميد الأسلحة النووية " واحالته الى اللجنة الأولى .  
هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تقر تلك التوصية أيضا ؟  
تقرر ذلك .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : سوف نحيط رئيس اللجنة الأولى علما بالقرارين اللذين اتخذاهما لتونا .

البند ٩ من جدول الأعمال (تابع)المناقشة العامة

السيد روجرز (بليز) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تظهر بليز

أمام جمعية ممثلي شعوب العالم هذه في بداية عامها الثالث كأمة مستقلة من أمم الأمريكتين .  
لقد تحقق استقلالنا عن طريق نضال شعبينا ومن خلال مساندة البلدان التي تمثلونها  
هنا . اننا نواجه تحديا بنشأة مجتمع جديد يقوم على هياكل الديمقراطية التي تناسبنا  
تماما ، ووفقا لمبادئ السلوك الدولي التي ضمنت بقاؤنا الأمم المتحدة لسنوات عديدة .  
وكدولة من دول أمريكا الوسطى والكاريبي ، فاننا نشعر بالسعادة لا نتخايب  
السيد خورخي أيويكا ، نائب رئيس جمهورية بنما ، لرئاسة مداولات الدورة الثامنة  
والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة . ان شعب بليز وشعب بنما تربطهما أواصر تعاون  
وصداقة ، وقد صاغت حكومتنا بلدينا علاقة الثقة والتفاهم والتأييد المتبادل ، علاقتنا  
يمكن أن تكون نموذجا يحتذى في التعاون الاقليمي .  
ونحن نشيد بالمناقب الحميدة للقيادة التي اضطلع بها سلفكم ، السفير ايمري  
هولاي ، ممثل هنغاريا ، الذي ترأس الدورة السابعة والثلاثين للجمعية العامة للأمم  
المتحدة .  
ونحن نشعر بالغبطة لاستقلال الدولة الكاريبية الشقيقة سان كريستوفر ونيفيس  
ونرحب كذلك بها كعضو من أسرة أمريكا اللاتينية والكاريبي ينضم الى هذا المحفل  
العالمي .  
ان بليز دولة نامية صغيرة تعاني من مشكلات التخلف وناءمة الأمة ، في وسط  
اقليم يعاني من الآثار الواسعة النطاق لعمليات التغيير ، وفي عالم تقل فرصته كثيرا  
في البقاء مع التقدم المتسارع في تكنولوجيا التدوير المخيفة والمهلكة .  
وحتى قبل أن تستقل بليز ، كنا عضوا مؤسسا في الرابطة الكاريبية للتجارة الحرة  
ومعد ذلك في الاتحاد الكاريبي . ونحن أيضا من الدول الأعضاء في الكومنولث وحركة  
عدم الانحياز وغيرهما من المنظمات الاقليمية والدولية الأخرى . وتربطنا علاقات صداقة

وتعاون مفيدة مع معظم دول أوروبا وآسيا وأفريقيا والأمريكتين . وتعترف بنا جميع دول العالم باستثناء واحدة هي غواتيمالا . ان ما تدعيه هذه الجارة الكبيرة من حقوق لا أساس لها في أرضنا ، يحول دون إقامة علاقات صداقة طيبة مع جمهورية غواتيمالا ، ويمثل عقبة على طريق التحقيق الكامل لطاقتنا من أجل التنمية وتحسين حال شعبنا .

اننا نمد يد الصداقة لهؤلاء الذين يطالبون بأرضنا ويسببون لنا قلقا لا داعي له ، ونطلب اليهم أن يحترموا حقنا في تقرير مصيرنا كدولة حرة ذات سيادة في إطار الحدود البرية والبحرية لبليز التي وجدت حتى قبل استقلال أمريكا الوسطى ، وأن يعترفوا بهذا الحق .

ان غواتيمالا لم تمتلك قط أية حقوق على بليز ، سواء قبل استقلالها أو بعده . وهذا الصلف المتمثل في رفض الاعتراف بواقع بليز المستقلة هو الذي يمنعنا من العيش معا في سلام وتعاون ، وهذا ما ينبغي أن يفعله الجيران . وهذا الواقع يعني أن ممثلي شعب بليز هم فقط الذين يمكنهم أن يتكلموا باسم أمة بليز . ان بليز على استعداد دائما للدخول في حوار سلمي مع غواتيمالا لكي تحققا معا سيل العيش في سلام ووثام .

ان الاصرار على ذلك الموقف من جانب غواتيمالا يشكل تهديدا للسلم في الجزء المتبقي الوحيد من أمريكا الوسطى الذي يتمتع بالسلام ، وهي قارة أصيبت بالصراع العنيف . ونحن نشاطر شعوبها معاناتها ونتمنى لها ولنا ظروفًا أفضل . ومع ذلك فاننا ندرك أن أمريكا الوسطى تواجه اليوم مرحلة المعاناة والحنين الى تحرر جديد بعد قرون من السيطرة والاختلالات الاقتصادية التي أورثتنا تركة محزنة من الفقر والتفاوت والتطلعات غير المحققة .

ومع أن بليز تشاطر في تاريخ المنطقة ، فاننا بذلنا جهدا كبيرا لتجنيب شعبنا الكثير من المعاناة الناجمة عن الأزمة الراهنة . ولكن مع تزايد عمق الأزمة في منطقتنا، لم يعد هناك بلد لم تصبه آثارها ، وفي بلدنا يعبر اللاجئون من الدول المجاورة حدودنا باستمرار بحثا عن ملاذ من السلم والاستقرار وهربا من الخراب والدمار الناجمة عن الحرب الأهلية . وتقبل بليز الأشقاء من أمريكا الوسطى وتبني لهم مكانا في مجتمعنا ، مدفوعة الى ذلك بواجبها الانساني . ولا يتم عزل اللاجئين في معسكرات بعيدا عن الحياة الأساسية لمجتمع بليز . واتجاهنا التكاملي هو اشراكهم في حياة وعمل المجتمع لمساعدتهم في انتاج الغذاء واعطائهم الأمل في المستقبل ، ولا يوجد بيننا من يفقد الأمل في أنه سيكون في امكانهم ذات يوم العودة الى أراضيهم وديارهم . الا أن التدفق الكبير لأشخاص جدد يسبب بالضرورة ضغوطا شديدة على البنية الأساسية المحدودة لأي بلد نام ، وفي بليز تتركز الضغوط بصفة أساسية في مجالات لا نستطيع مواجهة الضعف فيها : في التوظيف وفي الخدمات الصحية والطبية وفي نظم التعليم وفي الاسكان . ولكي نتمكن من مواصلة موقفنا ومواجهة هذه الحالة بفعالية ، فان بليز تحتاج الى بعض المساعدة الايجابية من الوكالات الدولية .

ان الخطوات نحو السلم والاستقرار السياسي والاقتصادي في أمريكا الوسطى لا يمكن أن تكون عن طريق القوة والعنف العسكري ، فالمشاكل لا تحل عن طريق العنف . ويشعر وفد بلادى بأن الحل السياسي والتفاوضي هو أفضل طريق لتخفيف التوتر ، ولاعادة بعض الأمل الى شعوب المنطقة في أنها تستطيع استئناف حياتها العادية . وفي هذا الخصوص فاننا نؤيد عمل مجموعة كونتادورا في مهمتها الصعبة لاعادة السلم والرخاء لمنطقتنا .

ونظرا لأن سياساتنا الخارجية تحت على عدم العنف واللجوء الى الوسائل السلمية في تسوية النزاعات ، فاننا ندين استخدام العنف ، لا سيما ذلك النوع الذي أدى الى قتل ضحايا أبرياء في طائرة تجارية بالقوة العسكرية . وقد أوضح وفد بلادى موقفه في رسالة الى رئيس مجلس الأمن في أيلول / سبتمبر ، ونكرر اعلان ذلك الموقف اليوم .

ان الكلمات البراقة ترد كثيرا في السعي من أجل السلم العالمي ، بينما ينطلق الذين لديهم القدرة على ضمان السلم الدائم في بناء ترساناتهم الحربية .

وتتوافق السياسة الخارجية لحكومة بليز مع سياسات حركة عدم الانحياز ، تلك السياسات التي تهددنا في حقوقنا المشروعة وفي وفي آمالنا للتحرر من علاقات الخضوع والتبعية ، وفي تحديد مصيرنا طبقا لأهدافنا وغاياتنا الوطنية . كما أنها توضح مسلكا في الشؤون الدولية حيث القواعد الأساسية هي : احترام حق الشعوب في تقرير المصير ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى ، وعدم اللجوء الى العنف ، والتسوية السلمية للنزاعات .

أما بالنسبة للموقف في جزر فوكلاند ، فان بليز تواصل التمسك بسياستها المعروفة والمستندة الى مبادئ تقرير المصير وعدم استخدام القوة والتسوية السلمية للنزاعات .

وتؤكد بليز مرة أخرى تأييدها لغيانا الشقيقة ، وهي دولة أمريكية لاتينية وكاريبية ، في جهودها لتدعيم استقلالها وسيادتها والحفاظ على وحدة أراضيها في مواجهة المطالبة بجزء من أراضيها من دولة مجاورة كبيرة . ونحن نلاحظ مشاركة الأمين العام في السعي من أجل التسوية السلمية والعدالة للنزاع ، وننضم اليه في الحث على الحفاظ على أفضل مناخ للتنفيذ الفعال لاتفاقية جنيف .

ولا يمكننا ، في بليز ، أن نتجاهل حقيقة أن العدالة والحقوق الأساسية مازالت غير معترف بها للعديد من شعوب العالم . ونظرا لكوننا دولة يرتبط شعبها بروابط تاريخية مع القارة الأفريقية ، فاننا لا نستطيع أن نتجاهل معاناة الأغلبية السوداء في الجنوب الأفريقي . حيث يواصل حكام بريتوريا العنصريون وباستهتار سياسة الفصل العنصرى من جهة ، وبينما يقومون ، من جهة أخرى ، بجمع الأغلبية العرقية في الأوطان (البانتوستانات) مستهزئين بحاجة الأفريقيين الحقيقية الى الحرية والاستقلال . ولا يمكننا أن نقبل استمرار تأخير استقلال ناميبيا لأسباب لا صلة لها اطلاقا بتحرير ذلك الاقليم .

ولا يمكن تجاهل مأساة الشعب الفلسطيني ، الذي حرم من ممارسة حقه في العودة الى وطنه وأراضيه ، بينما نعتف بحق اسرائيل في البقاء كدولة .  
ولا نستطيع أن نتسامح مع موقف يجبر الشعب اللبناني على العيش في خوف دائم على سلامته وفي وضع حصار مستمر .

ونضم صوتنا الى النداء العالي الموجه الى الدولتين غير المنحازتين ، ايران والعراق ، لوقف الحرب والمضي قدما لتحقيق السلم العادل والمشرف والدائم من خلال المفاوضات .

ونكرر المطالبة بالتسوية السياسية في أفغانستان على أساس انسحاب القوات الأجنبية والاحترام الكامل لاستقلال وسيادة ذلك البلد ووحدة أراضيه ووضعه غير المنحاز .

لقد وقعت وصدقت بليز على معاهدة الأمم المتحدة بشأن قانون البحار ، محاولة بذلك أن تساهم في زيادة فعالية هذه الانطلاقة الهامة في مجال التعاون الدولي من أجل رفاهية الانسان . ونحن نحث البلدان ، التي لم توقع على تلك الاتفاقية التاريخية ، على القيام بذلك .

وبينما نشعر بالقلق العميق ازاء التوترات والمواجهات في منطقتنا وفي اجزاء أخرى من العالم ، فان شعب بليز يدرك تماما دوره في تقديم العمل الخلاق ، ولذلك فقد وضعنا نصب أعيننا مهمة تنظيم شؤوننا الداخلية عن طريق العملية الديمقراطية المجسدة في دستور استقلالنا . ونحن نؤكد على طاعة القوانين الالهية وقوانين أمتنا ، ونضع في اعتبارنا اننا ، بقيامنا بواجباتنا الانسانية باخلاص ، نضمن للآخرين حقوقهم الانسانية . وكل جهد صغير نقوم به في مجتمعاتنا لتحسين أوضاع مواطنينا ، له أثر ايجابي على الجهد العالمي من أجل التغيير الأساسي في الهياكل الدولية وضمنان حياة أفضل لجميع سكان العالم .

وما زالت الأوضاع الاقتصادية في بلداننا النامية مرتبطة بالاقدار الاقتصادية في العالم المتقدم ، وبصورة غير متوازنة وغير متكافئة . فالانخفاض في حصيله الصادرات وارتفاع أسعار الفائدة ، والنقص الناجم عن ذلك في المتاح من النقد الأجنبي لها آثار

مدمرة على اقتصادات البلدان الفقيرة . وبالإضافة الى ذلك ، فان السياسات الحمائية التي تتبعها بعض البلدان المتقدمة النمو ، والعوائق العديدة التي تفرض على بلادنا لمنعها من التوصل الى الأسواق النقدية العالمية ، تؤدي الى تعميق المشاكل الحادة أصلا ، التي تواجه العديد من العالم النامي . لقد بذل جهد كبير من جانب الأمم المتحدة وحركة عدم الانحياز والعديد من التجمعات الدولية والاقليمية الأخرى المعنية بالحوار بين الشمال والجنوب وبين الجنوب والجنوب من أجل التوصل الى حل لمشكلات التفاوت الاقتصادي الملحّة ، ولكن لم يتحقق حتى الآن أى تقدم ملموس .

ان البلدان التي كبليز مازالت تأمل ان تسفر هذه الجهود لا عن مناقشات  
اكاديمية ، بل عن أعمال ايجابية . وفي نفس الوقت ، فاننا نسخر مواردنا ونهيكل  
برامجنا الانمائية بغية الحصول على القدر الامثل من مردود طاقتنا الانتاجية .  
نحن ندرك ادراكا كاملا ما بين سياساتنا الوطنية الخاصة بالتنمية والحالة  
العالمية الراهنة من علاقات متبادلة . ان سلعة التصدير الاساسية لدينا هي السكر ،  
وتلك صناعة يعمل فيها ٢٥ في المائة من مجموع شعبنا العامل . ونحن مضطرون ،  
تحت ضغط الضائفة المحدودة المتاحة لنا الى اسواق تفضيلية متواضعة ، الى بيع  
كمية لا يستهان بحجمها من انتاجنا في سوق عالمية متقلبة هابطة الأسعار مما يتطلب  
انتاجا أكبر يدر مردودات اقل .

ان لنا جميعا مصلحة في عكس مسار الحالة الاقتصادية الراهنة وما من شك في  
ان كل بلد مناسيستفيد اذا ما تحقق الانتعاش الاقتصادي العالمي في وقت مبكر  
ولذا فاننا جميعا سواء كنا بلدانا نامية أو بلدانا متقدمة النمو ، لدينا من الاسباب  
ما ينبغي ان يدفعنا الى حفز عملية المفاوضات الاقتصادية الدولية من أجل وضع  
النظام الاقتصادي الدولي الجديد . فليس بوسع اي منا ان يحل تلك المشكلات  
بفردة .

لدينا كل الثقة في ان المصالح الجماعية للمجتمع العالمي تملئ على ذلك  
المجتمع الحاجة الملحة الى ان يشارك كل اعضاءه في تلك المهمة ويفيدوا من الطاقة  
الضخمة للامم المتحدة لتنظيم اطار المفاوضات العالمية الشاملة من اجل اعادة هيكلة  
العلاقات الاقتصادية الدولية .

ويود وفد بلادي ان يشيد بالجهود الباسلة التي يبذلها الامين العام  
للاضطلاع بالمهام الجسيمة لمنصبه الرفيع . ونحن نشاطره المشاغل التي افصح عنها  
ببلاغة في تقريره عن اعمال المنظمة ، الصادر في ١٢ ايلول /سبتمبر ١٩٨٣ . وما

من سبيل اماننا للاحتما من خطر الفناء المعلق فوق عنق البشرية باستمرار الا بتأمين استمرار الامم المتحدة كأفضل الوسائل فعالية من أجل :

" توفير السلم والأمن والاستقرار والعدل للجميع " ( A/38/1 ص ١٦ )

ونحن على ثقة من ان البشرية عندما تواجه الاختيار بين البقاء والفناء ، ستلوذ بحكم العقل وتنتصر للحياة . ذلك هو امل الامم المتحدة . وهو وعدنا لاطفالنا .

السيد مبارك (السودان) : يسعدني في مستهل خطابي ، ان اتقدم اليكم بأصدق التهاني بمناسبة انتخابكم لرئاسة الجمعية العامة للامم المتحدة في دورتها الثامنة والثلاثين ، وأن انقل اليكم وعبركم لحكومة وشعب بنما اغتباطنا لتقلدكم لهذا المنصب الرفيع . ان وفد بلادي يدرك اسهامكم الشخصي ، كرجل دولة مقدر ، ودبلوماسي متمرس في اعمال ونشاطات منظومة الامم المتحدة ، واننا لعلى يقين بأن ما تتمتعون به من حكمة وكفاءة ، سوف يعينكم في تحقيق ما نصبوا اليه من نجاح ونتائج مثمرة وبناءة . نسوق التحية والتقدير كذلك للأمين العام للأمم المتحدة ، والذي نأمل ان تنال ملاحظاته القيمة والمقدمة لهذه الدورة ، حول تزقية عمل وفعالية الامم المتحدة واجهزتها المختلفة ما تستحقه من بحث واهتمام .

أرجو ان تسمحوا لي أيضا ان اعرب عن تقديرنا وامتناننا لسلفكم ، السيد ايمرى هولاي ، الذي اضطلع بادارة الدورة السابعة والثلاثين بكفاءة واقتدار . ويسعدنا كذلك ان نرحب بانضمام سانت كريستوفر ونيفيس لعضوية الامم المتحدة ، واثقين ان مساهمتها ستثري اعمال هذه المنظمة ونشاطها ، وتسهم في دعم جهود السلام العالمي .

ما بين دورة انقضت مداولاتها ، واخرى تنتظم اعمالها ، ما احوجننا لسوقفة نتحسس خلالها وقع خطانا ، ونسترجع فيها حصيلة انجازاتنا امام التحديات الكبيرة والقضايا الرئيسية التي واجهتنا في عامنا هذا والاعوام الماضية ، لتبيان

مواقع النجاح وأماكن الاخفاق ، علنا نستوعب حصيلة الدروس ، ونستلهمها في معالجة التطورات والمسائل الدولية الملحة التي تواجه عالمنا اليوم .

لعلنا ليس بخاف ان الدورة الحالية للجمعية العامة تعقد في ظروف دولية بالغة التعقيد ، وفي خضم مناخ يسوده التوتر وانتشار بؤر الحرب والصراع وعدم الاستقرار ، وفقدان الثقة ، كما تستشرى فيه ظاهرة التدخلات الاجنبية في شؤون الآخرين ، واستخدام القوة في العلاقات الدولية ، وتقل تبعاً لذلك امكانات التعايش السلمي والتعاون المثمر بين كافة الامم والشعوب على اختلاف انظمتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية . ولعلنا في مقدمة المخاطر التي تواجه عالمنا تزايد سباق التسلح والخطر المتصاعد للحرب النووية ، حيث بلغت اعباء الانفاق العسكرية للتسلح النووي والتقليدي رقماً فلكياً بلغ ٨٠٠ بليون دولار سنوياً كان من الاجدر توظيفها لجهود التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي والسلام بين الشعوب ، ولعلنا ما يؤسف له ايضاً ان مسألة الحد من سباق التسلح لا تزال بعيدة المنال ، بل زاد انتاج الاسلحة النووية والكيمياوية الأكثر دقة واشد فتكاً ، وامتدت رقعة سباق التسلح لتشمل الفضاء الخارجي ، مما يفاقم الاخطار التي تهدد بقاء الجنس البشري والحضارة الانسانية .

ازاء هذه الاخطار المحدقة فان بلادنا لا يسعها الا تجديد قناعاتها بأن السلم والأمن الدوليين لا يمكن ضمانهما الا عن طريق تحقيق نظام الأمن الجماعي وتصدي مجلس الأمن لمسؤولياته المنصوص عليها في الميثاق بالفعالية المطلوبة ، وضمان تحقيق نزع السلاح الشامل ، لاسيما النووي منه ، في ظل اشراف دولي فعال ، واتخاذ التدابير العاجلة وذات الصلة ، وعلى رأسها القبول بالتحريم الفوري لاستخدام الاسلحة النووية ، أو التهديد باستخدامها تحت اي ظرف من الظروف ، ووضع معاهدة شاملة لحظر تجريب الاسلحة النووية ،

والتزام الدول النووية بضمانات امنية قاطعة تكفل امن البلدان غير النووية . . ان بلادى  
تؤكد ضرورة بقاء القارة الافريقية ومنطقة الشرق الأوسط غير نوويتين ، كما تؤيد الجهود  
المبذولة لجعل المحيط الهندى منطقة سلام ، ونأمل في هذا الاطار ان يتم عقد  
المؤتمر الذى سيكرس لذلك الهدف بعد ان تأجل عقده عدة مرات .

ان كنت قد أبرزت في مطلع خطابي هذا الجوانب القائمة للوضع الدولي الراهن ، فاننا لا نغفل الايجابيات التي حفل بها العام ، وعلى رأسها عقد مؤتمر قمة عدم الانحياز بنيودلهي في آذار/ مارس الماضي كتجمع لأكبر عدد من رؤساء الدول والحكومات في العالم . وقد أشار المؤتمر الى خطورة التحديات التي تهدد الأمن والسلم العالمي ، كما أكدت رسالة نيودلهي الدور الايجابي الذي تقوم به حركة عدم الانحياز في دعم الاستقرار واقامة نظام اقتصادى عالمي جديد .

شهد العام أيضا التثام شمل منظمة الوحدة الافريقية بانعقاد مؤتمر قمتها التاسع عشر بأديس أبابا في حزيران / يونيه الماضي بعد تعثر قارب العامين وقد جاء انعقاد المؤتمر دعما لدور ذلك التجمع الاقليمي الهام في حل مشاكل القارة وتعزيزا لجهود الأسرة الدولية لتحقيق الأمن والسلام والتعاون المشترك .

لست في حاجة الى تبيان ما يشكله الوضع في الشرق الأوسط من مخاطر حقيقية لا لشعوب تلك المنطقة فحسب ، بل للأمن والسلام في العالم أجمع .

ان غياب الحل العادل والدائم للقضية الفلسطينية التي تعثر جوهر ولسب الصراع في الشرق الأوسط ، قد أدى الى تدهور مستمر للأوضاع في المنطقة خاصة مع تمادى اسرائيل في احتلالها للأراضي العربية وطمس هويتها والتنكيل بأهلها وحرمان الشعب الفلسطيني من حقوقه الثابتة والمشروعة التي كفلها ميثاق الأمم المتحدة وأكدت قراراتها المتعددة منذ انشاء هذه المنظمة .

لقد اكدت الدول العربية عبر مؤتمر قمتها في فاس تمسكها بخيار السلام القائم على الحق والعدل لكل دول وشعوب المنطقة ، وتبىأت بذلك فرصة تاريخية لاحلال السلام في أكثر مناطق العالم حساسية وأهمية ، الا ان اسرائيل اختارت ان تجنح بعيدا عن السلم ، وان تواصل استخفافها بكل جهود السلام .

لقد اوضحت الأسرة الدولية في محافل ومناسبات متعددة ، كان آخرها المؤتمر الدولي بشأن قضية فلسطين الذي انعقد في جنيف مؤخرا ، ان السلام العادل والدائم في الشرق الأوسط لن يتأتى الا بانسحاب اسرائيل الكامل وغير المشروط من جميع

الأراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧ ، بما في ذلك القدس ، وتمكين الشعب الفلسطيني بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية ، مثله الشرعي والوحيد ، من ممارسة حقوقه المشروعة وغير القابلة للتصرف ، بما في ذلك انشاء دولته المستقلة وفق ارادته الحرة ، وسوف تظل هذه الشروط أساسا راسخا للسلام القائم على العدل لا المفروض بقوة السلاح .

ان تمرد اسرائيل المستمر على ارادة الاسرة الدولية ينذر بانفجار جديد ما لم ترغم اسرائيل وخاصة من قبل اصدقائها على تنفيذ قرارات الجمعية العامة ومجلس الامن لانهاء عدوانها واحتلالها لأراضي الغير وضما بقوة السلاح ، وسوف تظل قضية فلسطين والشرق الأوسط امتحانا حقيقيا لمصداقية هذه المنظمة الدولية التي تعلق عليها الدول والشعوب آمالا عريضة للحفاظ على الأمن والسلام القائمين على الحق والعدل واحترام الحقوق المشروعة للشعوب .

لقد امتدت مخططات اسرائيل الى لبنان الشقيق فتعرض للهجمة الاسرائيلية الشرسة التي زادت مشاكل المنطقة تعقيدا وهدفت فيما هدفت الى تقويض الصورة الفريدة التي عرف بها ذلك المجتمع ، ونود ان نؤكد من جديد ضرورة انسحاب اسرائيل غير المشروط بموجب قرارات مجلس الأمن ، حتى يتمكن لبنان من استعادة استقلاله وسيادته ووحدة ترابه ، بعيدا عن أية تدخلات خارجية . وأرجو أن أنتهز هذه الفرصة لأشيد بالجهود الاخيرة التي توجت باتفاق وقف النار ، آملين ان تقود الى خطوات فعالة لتحقيق السلام والاستقرار .

ومن جهة أخرى لا تزال التطورات الخطيرة في جنوب القارة الافريقية بسبب سياسات وممارسات حكومة الأقلية العنصرية البيضاء في بريتوريا تثير اهتمام وقلق شعوب ودول العالم كله ، كما لا تزال السلطات العنصرية تصر على اتباع سياسة الفصل العرقي التي رفضها المجتمع الدولي وأكد ادانته لها كجريمة ضد الانسانية في العديد من المنابر والمناسبات التي كان آخرها المؤتمر الدولي الثاني لمناهضة العنصرية والتمييز العنصرى والذي عقد بجنيف في آب/اغسطس الماضي .

ان السودان ، حكومة وشعبا ، يدين سياسات وممارسات النظام القهري في بريتوريا ضد الغالبية العظمى من السكان ، واعتداءاته على الدول الافريقية المجاورة ونزعتة الى الحفاظ على نظام الفصل العنصرى عبر القوة النووية وغيرها ، كما نحذر من مناورات حكومة الأقلية البيضاء وما تدعيه من سياسات التغيير التدريجي ومنح ترتيبات دستورية للملونين . وسيظل السودان سندا قويا ودعما غير محدود للمناضلين من اجل الحرية بقيادة حركات التحرير في الجنوب الافريقي الى ان تتحقق لشعبي جنوب افريقيا وناميبيا الحرية والاعتاق والمساواة .

وفي ناميبيا لا تزال حكومة جنوب افريقيا العنصرية تضع العراقيل لتقويض خطة التسوية السلمية وفق قرار مجلس الأمن ٤٣٥ ( ١٩٧٨ ) وتسعى لتمديد فترة استعمارها للاقليم واستنزاف ثرواته غير عابثة بارادة المجتمع الدولي ، والذي تشكل مسألة ناميبيا احدى أهم أولوياته .

لقد تابعت الأسرة الدولية باهتمام كبير التطورات الحالية لمسألة ناميبيا ، وآخرها قيام الأمين العام بجهد مقدر في المنطقة ، واضطاعه بمشاوراة الأطراف المعنية حسبما طالب بذلك اجتماع مجلس الأمن في أيار/ مايو الماضي . واننا الآن وبعد انتهاء مهمة الأمين العام ، نرى ضرورة ان يشرع مجلس الأمن في وضع التسوية السلمية المتفق عليها موضع التنفيذ وفق جدول زمني محدد تلتزم به جنوب افريقيا دون اقام للعناصر الخارجية مثل الربط بين استقلال ناميبيا والتواجد العسكرى الكوبي في أنغولا ، لأن استقلال شعب ناميبيا حق أساسي ومشروع لا يخضع للشروط والمزايدات ، وهو حق يتطلب عملا دوليا عاجلا لممارسة كل الضغوط على حكومة جنوب افريقيا حتى يتسنى لشعب ناميبيا تقرير مستقبله ومصيره بقيادة سوابو ممثله الشرعي الوحيد .

ومن القضايا الافريقية الأخرى التي تحظى باهتمامنا مسألة تشاد . فقد تابع السودان باهتمام بالغ تطورات الأحداث في تشاد الشقيقة ، بحكم الجوار والصلات الوثيقة التي تربط بين الشعبين ، وتأثرنا بما يجرى هنالك سلبا وإيجابا . وإذا كان السودان قد جعل سياسة حسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للأقطار الأخرى منها واتجاهها ثابتا لسياسته الخارجية فإنه لا يسعنا الا أن نهدى قلقنا ازا\* ما تتعرض له الشقيقة تشاد من عدوان ينتهك هذه المبادئ ويقوض سيادة واستقلال دولة عضو بهذه المنظمة الموقرة .

ولقد تابعت الأسرة الدولية المداولات الخاصة بشكوى تشاد أمام مجلس الأمن ضد المحاولات الرامية لغرض نظام معين والاطاحة بالحكومة الشرعية والمعترف بها من قبل الأمم المتحدة وحركة عدم الانحياز ومنظمة الوحدة الافريقية ، الا أنه مما يدعو للأسف حقا أن مجلس الأمن ، وهو الهيئة المناط بها حفظ السلام والأمن الدوليين ، قد وقف عاجزا عن الاضطلاع بمسؤولياته على الرغم من أن الغزو والعدوان الذي تعرضت له تشاد جاء سافرا ومستهدفا لسيادة واستقلال ذلك القطر ووحدته الإقليمية ، الأمر الذي لا يضعف صداقية مجلس الأمن فحسب ، بل يثير مخاوف العديد من الدول التي لا تملك القوة المناسبة لردع العدوان الخارجي ، ويشجع على استمرار مغامرات مشابهة في غياب الرادع الذي يصون استقلال هذه الدول ووحدتها وسلامتها الإقليمية

ان السودان يؤيد جهود منظمة الوحدة الافريقية لمساعدة حكومة تشاد التي أكد شرعيتها مؤتمر القمة الافريقي التاسع عشر ، ونأمل أن تتمكن الحكومة الشرعية في تشاد ، فسي ظل سند منظمة الوحدة الافريقية والسند الدولي ، من مواجهة مشاكل تشاد الداخلية دون تدخل أجنبي حتى تتفرغ لمشااكل البناء الاقتصادي الداخلي .

أما بشأن مسألة الصحراء الغربية فاننا نأمل أن تكون أجواء الوفاق التي برزت فسي منطقة المغرب العربي خير دافع لتحقيق الأمن والاستقرار في تلك المنطقة ، وحل هذه القضية عن طريق اجراء الاستفتاء لسكان الصحراء وصولا الى تسوية سلمية دائمة تحقن دماء الأشفاء وتبشر بعهد جديد من العلاقات بين دول المنطقة .

ويتابع شعب وحكومة السودان ، بأسس بالغ واهتمام كبير ، استمرار الحرب بين العراق وايران لأكثر من ثلاثة أعوام رغم الجهود الدولية الكثيرة التي بذلت لوقفها ، ولحل الخلافات بين البلدين المسلمين الجارين بالطرق السلمية . ان ما يؤسف له انه بالرغم من المبادرات الايجابية التي تقدم بها العراق لوقف الحرب ، فان ايران لم تستجب لهذه المبادرات . ونحن ، ان نأمل ان تقود جهود الأمم المتحدة والجهود الأخرى المبدولة الى وقف الحرب وتسوية النزاع بالطرق السلمية ، نطالب حكومة ايران ، مرة أخرى ، بقبول هذه المبادرات السلمية لانها الحرب ، بغية توجيه ثروات البلدين وقدراتهما البشرية والمادية لما فيه خير ونفع شعبيهما والعالم أجمع .

لقد ظل السودان يؤمن دوما بضرورة حل وفض الخلافات والمنازعات الدولية بالطرق السلمية وعن طريق الحوار والتفاوض دون اللجوء الى استخدام القوة والعدوان . ومن منطلق هذا الايمان كانت مطالباتنا الدائمة بضرورة سحب القوات الأجنبية من أفغانستان وكموتشيا واعطاء شعبيهما فرصة التمتع بحقوقهما الانسانية الثابتة والمشروعة في الحرية ، وتقريب مستقبلهما وفق ارادتهما الحرة دون تدخل أو املاء خارجي . ومن هنا أيضا ظللنا ننادى بضرورة حل النزاع بين كوريا الجنوبية والشمالية ، والنزاع بين الطائفتين في قبرص ، سلميا وعن طريق الحوار ، وفق تطلعات الشعوب المعنية ورغباتها الحرة دون تدخل أجنبي أو وصاية .

وفي منطقتي أمريكا الوسطى والبحر الكاريبي نأمل أن تكفل جهود السلام ، وطمى رأسها جهود مجموعة دول الكونتا دورا ، بالنجاح في ايجاد تسوية سلمية تمكن دول المنطقة من الانصراف الى تحقيق آمال التقدم والرخاء لشعوبها .

وان نستعرض أحداث العام المنصرم على صعيد العلاقات الاقتصادية الدولية ، لا يسعنا الا الشعور بمزيد من خيبة الأمل ونحن نرى عاما آخر يمر دون أن تتمكن الأسرة الدولية من مواجهة خطر مشترك يتهددها بأسرها ، وأعني الأزمة الاقتصادية الدولية الطاحنة . ولعل ما يعشق شعورنا بخيبة الأمل عاملان ، أولهما : أن توقعات الانتماش الاقتصادي التي قيل انها - لوحدها - كفيلة بايجاد الحلول للمشاكل الاقتصادية الدولية

عامة ، ومشاكل الدول النامية على وجه الخصوص ، لم تشر ولم تؤت أكلا تذكر ؛ والعامل الثاني هو أن العام شهد جهدا جادا من قبل الدول النامية ، من خلال مؤتمر قمة نيودلهي ومؤتمر بيونس آيرس لمجموعة ال ٧٧ ، لعكس رؤيتها للأزمة الاقتصادية وطرق حلها في وضوح وواقعية ومرونة ، بيد أن ردود الفعل من قبل الدول المتقدمة لم ترق الى مستوى وجدية هذا الجهد الممتاز ، كما أوضحت نتائج قمة ويليامزبيرغ ومؤتمر الونكتاد السادس ، في الوقت الذي أجمعت فيه دول المجموعة الدولية على اختلاف درجات تقدمها على عمق الأزمة الاقتصادية وخطورتها على اقتصادياتها ورفاهية شعوبها ، كما أجمعت على أن الدول النامية عموما ، وأقلها نموا على وجه الخصوص ، أكثر تعرضا لويلات الأزمة الاقتصادية ، وأقل مقدرة على مواجهة تبعاتها واحداث التكيف اللازم لامتناع آثارها المدمرة . وكنا نحسب أن الاجماع الدولي على خطورة الأزمة حافز قوى لوضوح وسائل معالجة هذه الأزمة عن طريق التكاتف والتعاون الدوليين من خلال معالجة شاملة لكل أوجه الأزمة ، وذلك عن طريق المفاوضات الشاملة التي اقترحتها الدول النامية لسنوات خلت ، وآمنت بأهميتها للدول المتقدمة النمو دون أن يقود هذا الى بداية فعلية لهذه المفاوضات .

يعاني السودان ، كغيره من الدول النامية عامة ، وائل الدول نمو على وجه الخصوص ، من الاثار السلبية للازمة الاقتصادية الدولية الطاحنة . ولمواجهة آثار هذه الازمة ، ينتهج السودان سياسة الاعتماد على الذات من جهة ، والتعاون الاقتصادي على الاصعدة الثنائية والاقليمية والدولية من جهة اخرى .

وفي سياق بلورة نهج الاعتماد على الذات، يعمل السودان على استغلال قدراته وموارده المحلية لتنفيذ برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وعلى توسيع قاعدة المشاركة السياسية والاقتصادية باتباع نظام اللامركزية والحكم الاقليمي . وفي اطار التعاون الاقتصادي والفني بين الدول النامية ، يعمل السودان جاهدا لتدعيم علاقاته الثنائية والاقليمية ، عن طريق اللجان الوزارية المشتركة وفي اطار التجمعات الاقليمية وتجمعات الدول النامية، خاصة في اطار برنامج عمل لاغوس وبرنامج عمل كراكاس . ولعل خير مثال في هذا الاطار هو برنامج التعاون المشترك بين الشعبين السوداني والمصري ، الذي توج مؤخرا بتوقيع ميثاق التكامل بين البلدين الشقيقين ، والذي يمثل نواة طيبة ، وبداية راسخة لتعاون اقليمي أوسع تشارك فيه دول المنطقتين العربية والافريقية والدول النامية الاخرى .

الى جانب الاثار السلبية للأزمة الاقتصادية العالمية يعاني السودان ، مثلما تعاني بعض الدول الافريقية ، من عبء تدفقات اللاجئين المستمرة والمتزايدة ، التي تستنزف قدرا ليس باليسير من الموارد والجهود المحلية . وقد أفلح السودان ، بجهوده الخاصة ومساعدة الدول الصديقة والمنظمات الحكومية وغير الحكومية ، في تقديم العون للاجئين الى أراضيه . وذلك من منطلق والتزام انساني وخلقى . ولكننا ما زلنا نؤمن أن المعالجة الدائمة لمشاكل اللاجئين لا تتأتى الا عن طريق العودة الاختيارية الى أوطانهم ، وذلك عن طريق معالجة الجذور السياسية وغيرها من أسباب اللجوء ، حسبما أشار الامين العام في تقريره السنوى لهذه الدورة . وريثما يتم التوصل الى مثل هذه المعالجة الدائمة لمشاكل اللاجئين ، نأمل أن يستمر الدعم

الدولي للدول المضيفة للاجئين ، خاصة في افريقيا . وفي هذا الصدد ، نأمل أن تكون مشاركة ومساهمة الاسرة الدولية في المؤتمر الثاني للاجئين في افريقيا ، المزمع عقده في عام ١٩٨٤ ، متسقة مع احتياجات اللاجئين والدول المضيفة لهم في افريقيا . ان الموضوعات الملحة التي يحفل بها جدول أعمال هذه الدورة ، والمناسخ الدولي الذي تنعقد فيه ، وحضور ذلك العدد الكبير من رؤساء الدول والحكومات يشكل تمييزاً لهذه الدورة عن سائر الدورات السابقة ، وهي في تقديرنا سانحة طيبة لكي تجدد الاسرة الدولية التزامها الصادق بميثاق الامم المتحدة ، فعلاً لا قولاً ، لاضفاء الفاعلية المطلوبة للامم المتحدة وأجهزتها ، خاصة مجلس الأمن . وذلك لضمان تحقيق الأمن والسلم الدوليين ولترقية التعاون الدولي في المجالات الاخرى . ونأمل في الختام أن تكون هذه الدورة - بما يمكن أن تحققه من نتائج مثمرة - معلماً بارزاً في تاريخ عملنا الجماعي المشترك ، والله الموفق .

السيد السامو ( غانا ) ( ترجمة شفوية عن الانكليزية ) : انه لشرف

لى ومبعث سرور بالغ أن أقدم لكم ، سيدي الرئيس ، أخلص تهاني وفد بلادي ، وكذلك تهاني حكومة وشعب غانا ، لانتخابكم لهذا المنصب السامي ، منصب رئيس الدورة الثامنة والثلاثين للجمعية العامة . واني على ثقة من أن خبرتكم الطويلة في الشؤون الدولية والدبلوماسية سوف تضمن لمناقشاتنا ومداولاتنا ، خلال هذه الدورة أن تأتي بنتيجة مثمرة وناجحة . انه ليس شعب غانا وحده الذي يشعركم بالاحترام الكبير والتقدير لبلدكم ، وانما أيضاً عدد كبير من الشعوب في انحاء العالم الممثلة هنا ، ولذا فانه بانتخابكم رئيساً للجمعية العامة ، لا نقدم الثناء لشخصكم فحسب ، وانما ايضاً لبلدكم العظيم ، بنما ، الذي يتمتع بلدى معه بافضل علاقات الود والصداقة .

ان سلفكم ، السيد ايمرى هولاي ، ممثل هنغاريا ، يستحق ايضاً اشاداتنا وتهانينا للمستوى العالي من الاداء والانجاز الذي حققه خلال توليه الرئاسة في الدورة السابقة .

وينبغي أيضا أن أشيد بالأمين العام، الذي لم تكل جهوده، في مواجهة صعب متزايدة، وأظهر شجاعة كبرى وحسن بصيرة وحساسية في محاولة العودة بعالمنا المضطرب الى الحد الأدنى من السلم والاستقرار. ان حكومة وشعب غانا يقدران بعمق منجزات السيد خافير بيريز دى كوبيار في جميع مجالات المساعي التي سمحت له الامم المتحدة - عن طريق أعضائها - بأن يلعب فيها دورا أويديلي برأى .

ان وفد غانا يسره للغاية أن يرحب في أسرة الأمم المتحدة بسان كريستوفر ونيفيس، التي أصبحت مستقلة منذ عدة أسابيع. لقد لعبت سان كريستوفر ونيفيس دورا هاما في التحول الاجتماعي لمنطقة الكاريبي. وبالنيابة عن حكومتي، أهنيئ سان كريستوفر ونيفيس لنيلها الاستقلال وأود أن أؤكد لها أن غانا مستعدة للتعاون مع الدولة الجديدة في جهودها لتحقيق الاهداف المشتركة لبلدنا .

الواقع، انه من المزعج والمخيب للأمال أن المسرح السياسي الدولي لم يظهر اية علامة للتحسن منذ الدورة السابقة للجمعية العامة. فكل منطقة في العظم تقريبا تعاني من الحرب او تواجه تهديدا بالحرب. وبدلا من تبني مبدأ التسوية السلمية للمنازعات، فاننا نشهد عودة المبدأ القائل بان " القوة هي الحق ". وهنالك استعراض متبجح للقوة العسكرية او دبلوماسية السفن المسلحة، في وقت أكدت فيه مائدة المفاوضات والحوار توقعات أعظم للسلم والامن .

وهذه علامة تنذر بالسوء لأنها تمثل تدهورا بالغ الخطورة ويشير الانزعاج في الموقف الأممي الدولي ؛ وتشاهد بوضوح في كل مكان - في افريقيا والشرق الأوسط وفي آسيا وامريكا الوسطى . وفي كل هذه المناطق تشتعل حرب أو أخرى ؛ ويحمل دعاة الظلم والقمع والاستعمار والاستغلال والتعصب العرقي والابريالية السلاح ضد قوى التقدم وكرامة الانسان وحرية .

وفي قارة افريقيا يتركز الضوء مرة أخرى على تشاد حيث تتدخل دول غير افريقية ، بما فيها دولة عظمى رئيسية ، في الشؤون الداخلية لهذا البلد ، وتسلب منظمة الوحدة الافريقية فرصة التوصل الى حل سلمي لمشكلة طال امدها ، وتمزق هذا البلد لسوء الحظ . ولأكثر من عشرين عاما لم يشهد شعب تشاد التعس - فيما عدا فترات متقطعة - قلقا - سوى اقتتال ودمار مستمر لبلده ، تشعلها قوى خارجية تسعى الى الحفاظ على ما نسميه مناطق النفوذ . ان المآسي التي شهدتها في تشاد واجزاء اخرى من افريقيا ، بل وفي المناطق الاخرى المقهورة من العالم ، ما هي الا استغلال صارخ ومتعجرف لشعوب غير مرتابة ، لخدمة المصالح الوطنية للآخرين . ان شعب تشاد ضحية لالتزام دولة كبرى بالحصول على مناطق نفوذ .

ونحن نعتقد انه اذا ما توقف التدخل الخارجي ، فسوف يسهم ذلك في حل مشكلة تشاد . ولهذا نوجه نداء جادا الى جميع الدول الخارجية لسحب قواتها ومستشاريها ومدربيها وجميع الأشكال الاخرى لوجودها من تشاد . ان حلا تفاوضيا مرضيا للجماعات المختلفة في تشاد هو السياسة السلمية الوحيدة . ومن أجل مصلحة شعب تشاد الذي يعاني ، نطالب كل الجماعات المتحاربة بأن تدخل في مفاوضات سلمية ترمي الى تصفية ما بينها من خلافات .

والصحراء الغربية منطقة اخرى تثير قلقنا ايضا . فهناك كذلك نجد ان التدخل الاجنبي للدول العظمى يبقى على اشتعال نيران الحرب لسنوات عديدة ، وبالتالي يقلل من فرص التوصل الى تسوية سلمية لهذا النزاع . ونود فيما يتعلق بالموقف في الصحراء

الغربية أن نكرر دعوة منظمة الوحدة الافريقية الى وقف فوري لاطلاق النار ، واجـــــــراء  
مفاوضات بين المغرب وجبهة البوليساريو بما يؤدي الى استفتاء يجرى تنظيمه تحت  
اشراف منظمة الوحدة الافريقية ومساعدة الأمم المتحدة .

وفي منطقتين اخريين في افريقيا - في جنوب افريقيا وناميبيا - لاتزال الاغلبية  
السوداء أسيرة نظام الفصل العنصرى ، وهو أكثر نظم الاخضاع الاستعماري والعنصرى  
وحشية وقسوة واضطهادا .

ومن بين الممارسات الازهابية الاخيرة لنظام الفصل العنصرى ضد الشعب الاسود  
في جنوب افريقيا عطية قتل وحشي لثلاثة ابطال شجعان من المناضلين من أجل الحرية ،  
حكم عليهم بالاعدام في ظل القوانين الظالمة لبريتوريا ، لمحاولتهم العمل من أجل قضية  
الحرية والعدل وكرامة الانسان لبلدهم وشعبهم . ولقد تجاهل النظام العنصرى فــــي  
جنوب افريقيا جميع الندوات الدولية باستعمال الرأفة واعدم في التاسع من حزيران / يونيه  
هؤلا المناضلين الشجعان من المؤتمر الوطني الافريقي .

ان هذه الأعمال وغيرها ، التي تشكل جزءا من التكتيكات الوحشية القمعية التي  
يمارسها نظام جنوب افريقيا ، تتسم بالنفاق والانحراف . ان ما يسمى بالمشاركة في السلطة  
التي ترمي الى اعطاء السكان الآسيويين والطنونين سلطة سياسية محدودة وشكلية بينما  
تحرم الاغلبية السوداء من أى مشاركة في العطية السياسية ، ليس سوى خدعة سياسية  
كبيرة . كذلك في ناميبيا نجد ان تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ ( ١٩٧٨ ) تجرى اعاقته  
بسبب تعنت جنوب افريقيا ، وادخال المصالح الاستراتيجية العالمية لدولة عظمى رئيسية  
في هذه المعادلة . ان الربط بين وجود القوات الكومية في انغولا ومشكلة ناميبيا يؤخر  
بالقطع استقلال ناميبيا . وبينما يجرى التشدد بمزايا نظرية الربط فان الضغوط العسكرية  
ضد انغولا يجرى تكثيفها على نحو يجعل وجود القوات الكومية في انغولا أكثر ضرورة .  
فما هي حرية جنوب افريقيا ان في عطية التفاوض للوصول الى تسوية لمشكلة ناميبيا ؟ من  
الذى لا يستطيع ان يرى ان جنوب افريقيا واصدقاها يفضلون جوزيف سافيمبي في لواندا

على النظام الحالي الذي وجدوا ان التزامه بالحرية الحقيقية للانغوليين لا يتفق مع مصالحهم ؟ من الذي لا يستطيع ان يرى ان سياسة تأييد سافيمبي هي سياسة لصالح تكريس الفصل العنصرى والاستعمار الجديد ؟ ان النظرية التي ترى ان حركات التحرر هي أدوات للتوسع الشيوعى لا تزال حية اليوم ، وتتوافق مع تعميق لغة الحرب الباردة .

ومادام الفصل العنصرى موجودا ، ومادام استقلال ناميبيا يجرى اعاقته ، فان النضال من أجل التحرر سوف يستمر . وحيث يفشل المنطق والعقل فان الجواب هو القوة . لذلك فاننا في غانا نتعهد بأن نقدم كل مساعدة ممكنة للمناضلين من أجل الحرية في الجنوب الافريقي حتى يتحقق النصر\* .

ان أى أحد يستطيع ان يتنبأ بالانفجار الذى يمكن أن يؤدي اليه الموقف في الجنوب الافريقي اذا ما استمرت الاحوال الحالية . ونحن في غانا على استعداد ، اذا ما تطلب الموقف ، لأن نقوم بواجبنا الدولى الثورى بالقتال الى جانب المناضلين من أجل الحرية ودول خط المواجهة التي تواجه خطر الفصل العنصرى .

ربما كان السعي من أجل مناطق النفوذ والمصالح الاستراتيجية العالمية هو نتيجة حتمية للموقف العالمى . ولكن الذى نرفض قبوله في غانا باعتباره أمرا حتميا هو الطريقة التي يساعد بها البعض منا في افريقيا على تحقيق هذه المفاهيم . وهذا مظهر من مظاهر الدمار النفسى الذى حل بافريقيا نتيجة الاستعمار . ففي تشاد والصحراء الغربية والقرن الافريقي والجنوب الافريقي نجد العقلية التي تسمح باستغلال شعوبنا من جانب قوى اجنبية . وبغير امثال سافيمبي ما كان يمكن لافريقيا ان تصبح طمعا للدول الاجنبية . ولا يكفي ان نلوم الامبريالية على مشكلات افريقيا ؛ فلابد ان يلوم الافارقة انفسهم ان سمحوا للامبريالية ان تتحكم فيهم . ان جماهيرنا المعانية تستحق ما هو أفضل . ان الاستغلال ، الذى يعنى حرية الاختيار ، لا يجب ان يظل شعارا يعمل من ورائه الاستعمار من أجل استغلال القارة .

\* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد برادان (بوتان) .

ان مأساة افريقيا تتجسد على نحو أكبر في الشرق الأوسط . فبينما يستمع العالم الى حديث لا يمل عن وطن لليهود ، وحدود آمنة يمكن الدفاع عنها لا اسرائيل ، يجرى ذبح الفلسطينيين وتشتيتهم ، ويحرمون من وطن أو حدود آمنة . ان التدفق المستمر للأسلحة المتطورة الفتاكة يجعل توسع اسرائيل ممكنا . ولسوء الحظ ، وفي مواجهة ذلك كله ، فان العالم العربي لا يزال مسرحا للانقسام والمكائد التي تقف وراءها الامبريالية . والقطع ففي مثل هذا الموقف سيظل الاعتراف بحقوق الفلسطينيين سرايا ، كما ستظل الشعوب المتعسة في المنطقة ضحايا ظروف لا تستطيع التحكم فيها .

ان غانا سوف تواصل القيام بدورها المتواضع من خلال قوات الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان ، مادام ذلك ضروريا للحفاظ على ما يمكن الحفاظ عليه من سلم وأمن في لبنان وفي مناطق اخرى في الشرق الأوسط . والذي نفضله مع ذلك هو محاولة جادة للتوصل الى تسوية شاملة تعني السلم والأمن لشعوب المنطقة . ومثل هذه التسوية لا بد ان تأخذ المصالح المشروعة للفلسطينيين ودولة اسرائيل في الاعتبار .

وفي المنطقة ايضا يؤلمنا ان نجد ان الصراع المسلح المدمرين ايران والعراق مستمر بغير نقصان . ان الحرب المستمرة تشكل خيبة أمل عميقة لحركة عدم الانحياز التي كان هذا الصراع بمثابة اختبار مرير لتضامننا . ان التكلفة المذهلة لهذه الحرب التي لا لزوم لها تشكل ظلما للقضية الاقتصادية للعالم الثالث . ومرة اخرى نناشد العراق وايران ان ترضا اسلحتهما جانبا وان تسعيا الى حل سلمي تفاوضي لخلافتهما .

ومما يثير القلق ايضا الصراع في افغانستان . وهناك ، كما هو الحال في اماكن اخرى ، نجد ان الشعب ضحية للتنافس بين الدولتين العظميين الرئيسيتين ، ولنظرية المصالح الاستراتيجية العالمية . ونود ان نؤكد من جديد موقفنا القائل بانه لا يمكن ان يكون هناك سلم في افغانستان الا اذا تم سحب جميع القوات الاجنبية . ان شعب افغانستان من حقه ان يعيش بغير خوف من تخريب لاستقلاله أو انتهاك لأراضيه . وينبغي ان يسمح له بحرية ان ينظم مجتمعه وفقا لما يختاره . وينطبق ذلك ايضا على كمبوديا .

ان الصراع في امريكا الوسطى بدأ يبرز كأخطر تهديد لسلم العالم بعد الشرق الأوسط . ان سعي الشعوب من أجل العدالة الاجتماعية قد واجه فجأة المصالح الاستراتيجية لدول خارجية . ان ثورة اجتماعية في السلفادور يتم تحويلها الى ثورة ساخنة للصراع الدولي والجدل الايديولوجي . ومن هنا فان قوى التقدم الاجتماعي في نيكاراغوا وفي أماكن أخرى في المنطقة بدأت تتعرض لضغوط اقتصادية وعسكرية استفزازية عنيفة .

وهناك خطر الاستفيد من دروس التاريخ . لا يمكن كبت شعب يتسوق الى العدالة الاجتماعية والاستقلال . يمكن تأخير تحقيق تلك الرغبة ، ولكن الشعب ، في النهاية ، يجد الوسيلة اللازمة للتعبير عنها وغالبا ما يكون هذا التعبير في شكل اعنف كلما طال تأخيره . ولا يسعنا الا ان نفزع لما يعنيه النزاع في هذه المنطقة بالنسبة للجماهير التي تعاني . ونأمل ان تكون هناك رغبة حقيقية ، من جانب كل الضالعين في هذا النزاع ، في السعي الى تسوية سلمية تتفق وطموحات الجماهير الى العدالة الاجتماعية . وفي هذا الصدد نأمل ان تنجح جهود مجموعة كونتادورا في الوصول بكل بلدان المنطقة الى مائدة المفاوضات .

ان توقيع اتفاقية قانون البحار في كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٢ ، كان بمثابة بداية التنظيم ، على نحو شرعي ، لنظام قانوني دولي جديد يحكم استخدامات المحيطات . واحد الجوانب الهامة للاتفاقية هو المفهوم الخاص " بالتراث المشترك للإنسانية " . وحيث ان البحار ، وقاع البحار ، وقاع المحيطات تشكل كلها تراثا مشتركا للإنسانية ، يصبح لزاما على اعضاء المجتمع الدولي ان يعملوا معا في ظل هذه الاتفاقية من أجل الاستغلال السلمي لموارد قاع البحار والمحيطات لصالح كل الشعوب . ان مفهوم التراث المشترك للإنسانية يتيح فرصة لتقليل التنافس والصراع ، ويستحق ان يمتد الى مجالات اخرى مثل الفضاء الخارجي . ونأمل ان تحظى هذه الفكرة برضى اولئك الذين لا يعملون ، بسبب تفوقهم التكنولوجي ، الى التحقق من قيمتها . ولا بد ان يكون العالم قد تعلم الآن الدروس المستمدة من انتهاج سياسة مفتوحة للجميع ، سواء كان ذلك في حيازة الاراضي المستعمرة أو مناطق النفوذ ، أو في السعي من أجل مزايا مادية أو تفوق في مجال الاسلحة .

ان سباق التسلح مستمر ويزداد شدة منذ الدورة الاستثنائية الأولى لنزع السلاح التي عقدت في عام ١٩٧٨ . وتجرى التضحية برخاء شعوب العالم من أجل سباق التسلح . وتوضح الاحصاءات ان اكثر من ٧٠٠ . ٠٠٠ من العلماء

والمهندسين يقومون بعمليات بحث وتطوير الأغراض العسكرية ، وان ٥ ملايين على الأقل من العمال يشتركون على نحو مباشر في انتاج الاسلحة والمعدات العسكرية المتخصصة الأخرى ؛ وان الانفاق العالمي على البحوث والتطوير في المجال العسكري يزيد على ٣٥ بليون دولار ، أو ما يقرب من ربع كل ما ينفق على البحوث؛ وان نسبة تتراوح بين ٥ و ٦ في المائة من اجمالي الاستهلاك العالمي للبيترول تستخدم للأغراض العسكرية ؛ كل ذلك في عالم مليء بالأمية والجوع وسوء التغذية والقذارة والأمراض الفتاكة . هل يمكن لعالم يواجه عملية ابطاء عالمي للتنمية والاداء الاقتصاديين - الاجتماعيين ان يواصل الانفاق العسكري على هذا النحو ؟ اننا نرى ان العالم سيكون مكانا افضل للعيش فيه ، وانه كان يمكن تجنب بعض ، ان لم يكن كل ، الفورات الاجتماعية الحالية ، لو ان الموارد التي تنفق على الأغراض العسكرية انفقت من أجل تنمية البشرية وتقدمها . ان التصعيد الكمي والنوعي لانتاج الأسلحة خاصة الأسلحة النووية ، قد بلغ الآن حدا غير معقول يضر بالمصالح الاقتصادية للبلدان النامية على وجه الخصوص . لذلك يشارك وفد غانا في الدعوة الموجهة الى الدولتين العظميين الرئيسيتين لكي تقوما بجهد جاد لخفض نفقاتهما العسكرية الضخمة ، والقضاء على اسلحة التدمير الشامل ، وانقاذ العالم والبشرية من الدمار المحتمل .

ان حالة الاقتصاد العالمي لاتزال تثير قلقا بالغا . فمعظم بلدان العالم ، وبالقطع كل البلدان النامية ، لاتزال تواجه مشكلات اقتصادية خطيرة تخرب وجودها ذاته . ويرغم بوادر انتعاش اقتصادي في الولايات المتحدة ومؤشرات اكثر ايجابية في بعض الاقتصادات الغربية المتقدمة الأخرى ، هناك تساؤلات هامة حول مدى وامكانية استمرار هذا التحسن أو الانتعاش الاقتصادي . فمع بلوغ العجز في ميزانية الولايات المتحدة مستويات قياسية ، وبدء ارتفاع اسعار الفائدة مرة أخرى .

توجد امكانية واضحة لأن يكون هذا التحسن قصير الأمد . واذا ما حدث ذلك ، سيكون على البلدان النامية ان تعاني لفترة اطول من الركود والتردى الاقتصادى . ولا تكاد تكون هناك بوادر تحسن اقتصادى بالنسبة لمجموعة البلدان النامية ، خاصة البلدان الافريقية منها . والواقع ، انه في ظل الوضع الهامشي والتابع ، المحدد لمصدرى المواد الخام في الاقتصاد العالمى ، لا يكاد يدعشنان ان علامات التحسن في الاقتصادات المتقدمة لم تنعكس بعد على البلدان النامية . ولا تزال بلادا مثل بلدى تعاني من انخفاض حاد في حصيله صادراتها ، وتدهور سريع في معدلات التبادل التجارى ، وازمات حادة في ميزان المدفوعات ، ومشكلات خدمة ديون مزمنة ، وتناقص في امكانية الوصول الى رأس المال ، وفجوات مهولة بين الدخل الحكومى والانفاق الحكومى ، وانخفاضات خطيرة في الانتاج الغذائى المحلى في كثير من الحالات . وكما لو كانت هذه القائمة من الآلام غير كافية ، عانت بعض البلدان النامية ، من بينها غانا ، من كوارث طبيعية مثل الجفاف الشديد واشتعال الحرائق في الغابات ، مما زاد الأمر سوءاً .

لقد حاولت غانا ، ومعها بلدان نامية أخرى ، مواجهة مشكلاتها الاقتصادية بشجاعة وبروح عطية . واتخذت تدابير بعيدة المدى ترمي الى تصويب الاخطاء الماضية . وتم تخفيض الانفاق العام تخفيضا كبيرا ، وتعديل اسعار الصرف ، وتخفيض خطط التنمية ، وتخفيض الواردات بحيث اقتضت على ما هو اساسى بالنسبة للبقاء الاقتصادى الوطنى . وقد ترتبت على هذه التدابير مخاطر سياسية كبيرة بالنسبة لحكومتنا ، ولكن تم تنفيذها بروح اتسمت بالواقعية والحزم . ولذلك فاننا نشعر باحباط شديد ونحن نستمتع الى ما يردده باستمرار قادة البلدان المصنعة ومؤداه انه يتعين على البلدان النامية ان تصلح شؤونها الاقتصادية قبل ان يمكن ضمان انتعاشها الاقتصادى . وحقيقة الأمر ان البلدان النامية ، في كثير من الحالات ،

نفذت ، أو تقوم بتنفيذ ، كل أو معظم التدابير الممكنة في اطار التكيف الهيكلي ، ولكن جهودها لا تكمل باجراء التغييرات الهيكلية اللازمة في الاقتصاد العالمي التي لا يمكن احداثها الا بواسطة البلدان المصنعة . وان استمرار عدم حساسية البلدان المصنعة للمطالب المنصفة للعالم الثالث امر يثير الانزعاج .

ومن المؤسف ان المؤتمرات الدولية الكبرى التي عقدت في العام الماضي ، والتي ركزت اعمالها على القضايا الاقتصادية ، فشلت في ان تؤدي الى خطوات جوهرية لتحسين الموقف الكئيب للبلدان النامية غير المصدرة للنفط . وفي تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٨٢ ، لم يعط أى اهتمام جاد في الاجتماع الوزارى لمجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (مجموعة "غات" ) ، لمشاغلة البلدان النامية . وفي قمة ويليامز برغ الاقتصادية للدول المصنعة الغربية الرئيسية السبع ، لم تحظ الازمة التي تواجه البلدان النامية بما تستحقه من اهتمام . وجاءت في اعقاب ذلك النتيجة المخيبة للآمال التي اسفرت عنها الدورة السادسة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد السادس) التي عقدت في بلغراد في حزيران /يونيه ١٩٨٣ . ولقد احبطت تماما آمالنا في جهد جاد للتخفيف من مشكلة الديون الثقيلة للبلدان النامية ، وفي احراز بعض التقدم نحو تنفيذ البرنامج المتكامل للسلع الأساسية ، والانتهاء من وضع مدونة قواعد السلوك في نقل التكنولوجيا ، وخفض الحمائية . ومما زاد الطين بله انه قد حدث تناقص ملموس في اقراض البلدان النامية . واقل ما يجب عمله هو زيادة موارد صندوق النقد الدولي ، وترحب غانا بالتحركات الاخيرة في هذا الاتجاه حتى ولو كانت هذه التحركات تعد مجرد خطوة صغيرة في رحلة طويلة .

ان غانا تؤمن بأنه لا يمكن تحقيق انتعاش اقتصادى مطرد في البلدان المصنعة ما لم يكن هناك تحسن مماثل في اقتصادات العالم الثالث .

ونعتقد ان هناك نقصا كبيرا في البصيرة والارادة السياسية من جانب قيادات بعض البلدان المصنعة على الأقل . وهناك حاجة عاجلة الى ان تواصل كل البلدان النامية وتساعد الضغوط الدبلوماسية والسياسي على البلدان المصنعة من اجل اتخاذ اجراء بشأن الحالة الاقتصادية الدولية .

لقد كانت غانا من اشد مؤيدي دور الامم المتحدة في الشؤون الاقتصادية متعددة الاطراف . ولقد ايدنا ذلك لاننا نرى ان الامم المتحدة تتيح منظورا ومحفلا عالميين فريدين لا غنى عنهما لمعالجة مشكلات الاقتصاد العالمي المعقدة . ولذلك فان بلدي يراقب بشك عميق وقلق شديد التاكل التدريجي للالتزام بالمحافل المتعددة الاطراف لحل مشاكل الاقتصاد العالمي . ان هذا التناقص في التأييد ساعد في البلدان المصنعة ويشكل تهديدا خطيرا لصلاحية النظام الدولي وفعاليتة . ولهذا فاننا نضم صوتنا الى البلدان النامية الاخرى الاعضاء في مجموعة ال ٧٧ في مطالبة البلدان المصنعة بالآ تحنث في التزاماتها ومسؤولياتها

في مواجهة موقف البلدان الصناعية ، يصبح التعاون فيما بين البلدان النامية  
ذا مغزى أكبر . ان غانا تنوى العمل بجد مع بلدان العالم الثالث الأخرى حتى لا يتحول  
هذا المفهوم الى شعار بلا مضمون فخلاصنا يكمن فيه .

وأود قبل أن أنتهي من هذا الخطاب أن أعتنم هذه الفرصة لكي أسجل تقديري  
غانا المخلص للبعون والمساعدات التي حصلت عليها من الدول الأعضاء في بداية هذا العام  
عندما واجهت تدفق أكبر من مليون من رعاياها أرغموا على العودة اليها من نيجيريا . وغانا  
ممتنة أيضا للدول الأعضاء لاعتمادها قرارا في الدورة الثانية العادية للمجلس الاقتصادي  
والاجتماعي التي عقدت مؤخرا ، يرمي الى توفير مساعدة اقتصادية أخرى لغانا لخدمة  
المشروعات الرامية الى اعادة تأهيل وتوطين العائدين على أساس دائم . ان عبء اعادة  
تأهيل هؤلاء العائدين ، وهو ما نقبله تماما ، ثبت انه يتجاوز قدرة اقتصادنا الهش ،  
ونحن نرحب بأى مساعدة للوفاء بهذا الالتزام . ونحن ممتنون للحكومات ، والمنظمات  
غير الحكومية ، والأفراد في جميع أنحاء العالم ، الذين ، بروح من التضامن الانساني  
والكرم ، استجابوا بهسخاء للنداءات التي وجهناها طلبا للبعون في وقت أزمنا . ونحن  
نأمل في أنهم سوف يساعدوننا مرة أخرى من أجل التغلب الكامل على هذه المأساة الانسانية  
المفاجئة .

لقد حاولت في بياني القصير أن أعكس مشاغل وجوانب القلق التي تشترك فيها غانا  
مع بقية العالم فيما يتعلق بتدهور الموقف والأحوال الاقتصادية والسياسية في العالم . وكنت  
أتمنى أن أتحدث عن صورة تشير التفاؤل . ومع ذلك ، ورغم صورة العالم الكئيبة هذه ، فانه  
ما يريحنا أن الامم المتحدة لا تزال موجودة كمحفل لحسم هذه الصراعات \* .

ولتجنب الكارثة ، فان العالم اليوم يتطلب حنكة سياسية عالية والتزاما قويا بالعمل  
السلمي للصراعات . ونحن بحاجة ماسة أيضا الى أن تبدى القيادات في البلدان الصناعية  
فهما أكثر تعاطفا وتقدما لتكافل كل الدول والاقتصادات الوطنية . وفي كل ذلك ،

\* عاد الرئيس الى الرئاسة .

فاننا على ثقة بأن الامم المتحدة لا تزال توفر أفضل أمل بل والأمل الوحيد أمام الانسانية لحل مشكلاتها .

ولهذا ، نود أن نناشد الدول الأعضاء مرة أخرى أن تتعاون في كل المجالات لاعطاء الأمم المتحدة الفرصة للعمل من أجل السلم والأمن في العالم ، ومن أجل التقدم ورخاء الانسانية ككل ، ومن أجل تنمية ورخاء العالم الثالث بصفة خاصة ، حيث تتركز الآن معظم احباطات وصراعات الانسانية .

خطاب سعادة القائد العام المقدم ديزيري بوتوسي ، رئيس حكومة جمهورية سورينام

الرئيس ( ترجمة شفوية عن الاسبانية ) : سوف تستمع الجمعية الآن للسي

خطاب رئيس حكومة جمهورية سورينام ، سعادة القائد العام المقدم ديزيري د . بوتوسي .  
اصطحب سعادة القائد العام المقدم ديزيري بوتوسي ، رئيس حكومة جمهورية سورينام ، الى المنصة .

الرئيس ( ترجمة شفوية عن الاسبانية ) : يسعدني أن أرحب بسعادة

القائد العام المقدم ديزيري د . بوتوسي وان ادعوه الى مخاطبة الجمعية العامة .

المقدم بوتوسي (سورينام) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ان أول واجباتي

يتمثل في أن أعرب لكم باسم حكومتنا وشعبنا ، وبالإصالة عني شخصياً ، عن أحر التهاني بمناسبة انتخابكم لرئاسة الدورة الثامنة والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة . ان بنمنا وسورينام ترتبطان بعلاقات ممتازة ونحن نذكر بامتنان أنكم شخصياً قد استقبلتم في بدايات هذا العام - وهي فترة كانت حاسمة بالنسبة لبلادي - وفدا من سورينام وقدمتم المشورة لنا كرجل دولة وصديق . ولن ننسى هذا أبداً . ان ما يعرف عنكم من قدرات كرجل دولة يضمن لنا النتائج الايجابية لعمل هذه الدورة لصالح السلام والتآلف .

وأود في الوقت نفسه أن أشيد بسعادة السيد ايمري هولاي الذي هياً للـ

السابعة والثلاثين قيادة فعالة .

ونود بالمثل أن نعرب عن امتناننا للأمين العام للأمم المتحدة ، السيد خافيير بيريز دي كويبار . ان قيادته للامم المتحدة بكفاءة وتحليله الماهر ومعالجته لمختلف مواقف الأزمات تستحق اعجابا لا حدود له .

اننا ، بصفتنا عضوا في منطقة أمريكا اللاتينية ، نشعر بسعادة خاصة ان نرحب بسان كريستوفر ونيفيس في أسرة الأمم . ونأمل أن يكتب لهذا العضو الجديد في منظماتنا النجاح في تحقيق أهدافه كدولة مستقلة .

وان أتكلم باسم حكومة جمهورية سورينام وشعبها في المناقشة العامة للدورة الثامنة والثلاثين للجمعية العامة لمنظمتنا ، فاني أفعل ذلك بمشاعر تجمع بين الارتياح وخيبة الأمل . انه لمصدر لارتياح حكومة بلادي أن تتاح لها الفرصة لمخاطبة هذا المحفل الموقر للأمم ، وللإعراب عن وجهة نظرنا بشأن الوضع الحالي في العلاقات بين الدول ، ولبيان التطورات الجارية في بلادي لأعضاء أسرة الأمم .

ان انعقاد الجمعية العامة للأمم المتحدة ، والحضور والمشاركة من جانب أعضائها ، اللذين بلغا الحد الأقصى رغم العلاقات المتوترة بين الدول منفردة ، تخلق ، في حد ذاتها ، شعورا متجددا بالأمل في فعالية هذه المنظمة كوسيلة أساسية للحفاظ على السلام الدولي .

وينفس القدر فاننا نشعر بخيبة الأمل ازاء حقيقة انه رغم وجود هذه المنظمة على المسرح الدولي لما يقرب من أربعة عقود فان هدفها النبيل المتمثل في اقامة نظام دولي يركز على احترام القانون الدولي والتسوية السلمية للنزاعات بيد والآن بعيد المنال أكبر من أي وقت مضى .

ومع ذلك ، فمن المعروف بصفة عامة أن هذا الاخفاق لا يعزى بصفة أساسية الى جوانب القصور المؤسسية للمنظمة ، بل يعزى بالأحرى الى غياب الارادة السياسية لأعضائها في استخدام المنظمة كما توقع مؤسسوها ، وبالروح التي كانت أساس القصور الذى وضع للمنظمة في أعقاب صراع عالمي مدمر .

ومع مرور السنوات ، ظهر اتجاه متزايد لغض البصر عن أهداف وأغراض هذه المنظمة والدور الهام الذى كان يقصد منها أن تقوم به في تشكيل مجتمع عالمي يستند الى الكرامة الانسانية واحترام سيادة الدول والتسوية السلمية للنزاعات . وقد نتج عن ذلك أن العالم لم يحل بينه وبين الصراعات حائل خلال هذه العقود التي حطت في ثناياها امكانية الانفجار المؤدى الى كارثة عالمية .

ان حكومتي تقف الى جانب جميع الجهود الرامية الى تعزيز قدرة الأمم المتحدة من خلال التغييرات المؤسسية ، وترى أن هذه التغييرات سوف يكتب لها النجاح لسو واكبتها تغيير المواقف لدى أعضائها . وفي هذا المقام ، فاننا لا نستطيع الا أن نؤكد أن دور مجلس الأمن هو اعطاء الفعالية لنظام الأمن الجماعي الذى ينص عليه الميثاق والذى لا بديل عنه اذا كنا نريد لمجتمع السلام والعدل أن يتحقق . وبصفة محددة ، فاننا مرة أخرى نناشد الأعضاء الدائمين ، الذين أنيطت بهم مسؤوليات خاصة ، أن يكونوا على مستوى واجباتهم .

ان الخطر الذى عاش العالم في ظلّه منذ عدة أعوام لا يزال قائما اليوم كما كان منذ عام مضى ، عندما اجتمعنا في هذه القاعة نفسها . ان استخدام القوة في العلاقات الدولية يهدد بأن يصبح وسيلة لتسوية النزاعات بين الدول ودعم ممارسة الدول القوية لغرض ارادتها على الأمم الأضعف .

وبلاضافة الى استخدام القوة السافرة ضد الدول الأخرى ، فاننا قد شاهدنا زيادة مقلقة في استخدام القوة الاقتصادية ضد الأمم الضعيفة بهدف وحيد هو اخضاعها للمصالح الاقتصادية والسياسية للدول الأخرى . ان بلدان العالم الثالث ، مثل بلدى ،

باقتصاداتها الهشة التي هي نتاج قرون من الاستغلال الاستعماري ، قد افترستها  
 هذه الممارسة التي ، فضلا عن ذلك ، تضع مشكلات يصعب تخطيها في مسارها الذي  
 يستهدف تعزيز التنمية الاقتصادية التي تأخذ في الاعتبار أولاً وأخيراً مصالح شعوبها .  
 ان الاضطلاع بهذه المهمة البالغة الأهمية التي تستهدف تحقيق التنمية  
 الاقتصادية لصالح شعوبنا في نظام عالمي لا يزال يتسم بالتوزيع غير الديمقراطي للقوة  
 السياسية والاقتصادية ، يتطلب منا الشجاعة والتصميم . لقد مرت أربعة أعوام تقريبا منذ  
 أن باشر شعب بلدي هذه المهمة . وخلال العام الماضي واصلنا احراز تقدم مطرد  
 في تهيئة الظروف التي تضمن التنمية الحقيقية المتوازنة لشعبنا ، وذلك رغم المعارضة  
 الخبيثة تمثلها وتفذيها بصفة أساسية قوى من خارج البلد ، ويعززها انكار مستمر للامال  
 المشروعة لشعبنا . ان هذه الأنشطة الخبيثة تظهر بوضوح في مختلف أشكال التدخل  
 السياسي والاقتصادي والعسكري في الشؤون الداخلية للبلد . وهذه الأنشطة هي  
 التي جذبت بلدنا الى هوة من الظلام في نهاية العام الماضي .

ومن طابعا التقليدي كشعب محب للسلم ، يمكن فهم مدى عمق الأثر الذي وقع  
 علينا . ان هذا الميل التقليدي الى السلم ، والدافع القومي للتصالح ، والوعي بـ  
 ثورتنا هي نضال عادل ، قد جمعت شملنا في هذه المرحلة ، في وحدة أكبر من ذي قبل  
 ويعزم أقوى من أي وقت مضى على أن نواصل تحقيق أهداف التحرير والتقدم التي وضعناها  
 نصب أعيننا في بداية ثورتنا في ٢٥ شباط / فبراير ١٩٨٠ .

ان أهداف عملية تميثنا الداخلية تعكس آمال وتطلعات الأمم المتضررة في العالم  
 والعملية في بلدنا تهدف الى تحقيق مجتمع عادل على الصعيد الوطني ، وهو ما تحاول  
 أمم العالم تحقيقه على المستوى العالمي .

ان تجربتنا تدلنا على أن هناك تقديرا عاما متزايدا بجهودنا من أجل تحقيق  
 هذه الأهداف وقد استلهمنا في ذلك روح حركة عدم الانحياز . ولذلك فان أية محاولة

لا عطاء سميات جدلية لعطيتنا الأصيلة من أجل التحرر الاقتصادي الحقيقي لبلدنا من المصالح الأجنبية ، سوف تبقى دائما بغير ثمار .

ان الدعم الوطيد والتفهم اللذين حصلنا عليهما في القارة والتأييد المتزايد والتفاهم اللذين نحظى بهما في نصف الكرة وفي بقية العالم ، أمور لها أهميتها فسي التغلب على العقبات الاقتصادية التي تستتبعها عطية التحرير التي سيكفل فيما يتعلق بها التحقيق السريع لديمقراطية جديدة .

ان الانكار المستمر لشرعية عطية التنمية السياسية والاقتصادية التي اختارها شعبنا ، يقف من جهة أخرى ، بلا داع في طريق اقامة علاقات هادفة بين الدول لصالح السلم والتنمية .

وفي ضوء هذا ، فانه لا يسعني الا أن أتقدم ببعض الملاحظات فيما يتصل بعلاقاتنا مع ملكة هولندا . ان العلاقة بين البلدين قد اطلقتها الأعمال التعسفية التي قامت بها الحكومة الهولندية من جانب واحد ، وهي أعمال تؤثر على أساس بنينة النظام الدولي ، وفي حقيقة الأمر يمكنني أن أقول انها تؤثر على الهيكل الذي تقوم على أساسه الأمم المتحدة . ان منظمتنا تقوم على أساس الالتزام بالاتفاقات التي تبرمها طواعية الدول ذات السيادة . ان عدم الالتزام بالمعاهدات - وهو ما فعلته ملكة هولندا ازاء جمهورية سورينام - قد يؤثر في نهاية المطاف على جوهر هذه المنظمة . ان شعبنا قد أنهى بعزم وبطريقة لا رجعة فيها علاقة السيطرة والاستغلال الاستعمارية مع هولندا ولكن شعبنا أيضا يمد يده الى ذلك البلد من أجل اقامة علاقات حديثة دائمة معه تقوم على الاحترام والنفخ المتبادلين . وسيكون من المؤسف أن يعرقل فقدان الشعور بالواقع اقامة هذه العلاقة .

كما أوضحت من قبل ، فإن النظام العالمي الراهن يتسم بعدم المساواة بين الدول ، ولا يمكن أن ننكر أن هذا النظام غير العادل هو السبب الأساسي للتوترات العديدة بين الأمم ولكل آثارها المعاكسة على المناخ الدولي . ان احترام السيادة ، وحق جميع الشعوب في تقرير المصير بكل جوانبه ، ومبادئ عدم التدخل التي تنادى بها بقوة حركة عدم الانحياز ، التي ينتمي اليها بلدى ، يجب أن تكون هي المبادئ التي تحكم العلاقات فيما بين الدول . ومع ذلك ، فإن الأمم القوية تواصل ابداء اتجاهها المقلق صوب انتهاك هذه المبادئ .

ان موقعنا الجغرافي يجعلنا جزءاً لا يتجزأ من منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي ، ولذلك فاننا نشارك تماما في القلق الذي أعربت عنه شعوب هذه المنطقة ازاء مجرى التطورات في أمريكا الوسطى ، لأن تقلبات الأحداث هناك تتطلب الاهتمام الوثيق من جانب المجتمع الدولي . ان ازدياد التوترات في هذه المنطقة بسبب التدخل المباشر وغير المباشر من قوى خارجية قد تمخض عن موقف متفجر للغاية يحتمل أن تكون له آثار خطيرة معاكسة على الاستقرار الاقليمي والسلم الدولي .

ان المبادئ الأساسية لسلك الدول ، المقبولة عالميا والواردة في ميثاق الأمم المتحدة ، ينتهكها ، على نحو متزايد ، أعضاء في هذه المنظمة . وترى حكومة بلادى أن الاستعراض غير الضروري للقوة البحرية في هذه المنطقة ، الذي يجرى بواسطة دول أجنبية لا يمكن أن يسهم بأى حال في ايجاد حل لمشاكل هذه المنطقة .

ان التأييد السافر من جانب الحكومات الأجنبية للعناصر التخريبية من أجل زعزعة استقرار الحكومات الشرعية في بلدان أخرى ، هو مثال آخر على اغفال واجب جميع الدول في الامتناع عن التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى .

ومن المتوقع أن الدول ، في ظل التهديد والخوف من أن تقع ضحية لهذه الأنشطة ، سوف تجد أنه من اللازم عليها أن تقوم بتعزيز قدراتها الدفاعية ازاء ما يتهدد سيادتها الوطنية واستقلالها ، مما سيؤدى الى المزيد من عدم الاستقرار . وتأسف حكومة بلادى لأن التقدير الخاطيء للأسباب الأساسية لعدم الاستقرار في المنطقة أدى الى خلق التوتر ،

الذى من نتيجته أن المنطقة توشك أن تتحول الى مسرح لنزاع طويل بين كتلتين متعارضتين من الدول .

ان حالة الظلم الاجتماعى العزمى التي تتسم بها بعض المجتمعات فى أمريكا الوسطى هى المصدر الأساسى لعدم الاستقرار الداخلى فى مختلف البلدان فى تلك المنطقة . ومن الواضح اذن أن حل مشكلات المنطقة يتطلب إعادة تشكيل شاملة للعلاقات الاجتماعىة والاقتصادية داخل البلدان التي تأثرت بهذه الأزمة . فضلا عن ذلك ، فان جلب الكميات الكبيرة من الأسلحة الى المنطقة يفسد ، بطريقة خطيرة ، الجهود التي تبذلها مجموعة الكونتادورا من أجل تعزيز الاستقرار الاقليمي عن طريق الحوار ، حسب العرف السائد ، فى أمريكا اللاتينية لتسوية النزاعات بين الدول بالوسائل السلمية . وان حكومة بلادى مستمرة فى تأييدها لهذه المبادرات القيمة التي تقوم بها المجموعة ، وتطلب من جميع الدول أن تساعدوا فى جهودها .

ان منطقة الكاريبي لم تغلت من نتائج التوترات المتزايدة فى منطقتنا . ان الأنشطة الواسعة النطاق التي تقوم بها قوات بحرية ضخمة فى الكاريبي ، والتي تمتد الى أقصى الجنوب فى المنطقة المتاخمة لحدود بلادى ، تسبب لحكومتي قلقا عميقا . ان رغبة شعوب الكاريبي فى العيش فى سلم وهدوء أمر له أهمية بالنسبة لتنميتها الاقتصادية والاجتماعية ، وقد اتضح ذلك فى العديد من المناسبات . ان تحويل منطقة الكاريبي الى مسرح آخر للتنافس بين الدولتين العظميين الرئيسيتين ، سوف يعقد مشاكل الدول الواقعة فى المنطقة ، مما يلحق الضرر بشعوبها .

ومن بين المسائل العديدة المدرجة بجدول أعمال هذه الدورة ، توجد مسائل توضح ، بشكل مثير للقلق ، اخفاق المجتمع الدولي وعدم قدرة الأمم المتحدة على معالجة الأوضاع بفعالية حتى عندما تكون هذه الأوضاع متعارضة مع جميع قواعد القانون الدولى ومضادة للانسانية والضمير الانسانى . ويتمثل دليل جلي على ذلك فى الحالة فى الجنوب الافريقي . ان هذه المنطقة من العالم أسيرة نظام حكم ارهابى يتمثل فى النظام العنصرى لبريتوريا الذى لم توفقه أعمال المجتمع الدولي بعد ، وهو يسبب معاناة شديدة

للسكان المحليين في ذلك البلد وفي الدول المجاورة أيضا . وتعرب حكومة بلادى عن تأييدها للمقاتلين البواسل من أجل الحرية وتأييدهم في نضالهم العادل ضد نظام الفصل العنصرى غير الانساني .

وبعد ما يزيد على خمسة أعوام منذ صدور قرار مجلس الأمن ٤٣٥ ( ١٩٧٨ ) لا يزال استقلال ناميبيا رهينة في يد بريتوريا . ونحن نقدر الجهود المجددة التي يبذلها الأمين العام لتحقيق تنفيذ هذا القرار . ورغم الدلائل المشجعة الناتجة عن هذه المبادرة، فإن علينا أن نتوخى الحذر ازاء نوايا بريتوريا ، وذلك في ضوء تجربتنا مع هذه الحكومة خلال الأعوام الماضية . ولا تزال حكومة بلادى ملتزمة بتأييدها لنضال شعب ناميبيا من أجل حصوله على الحرية والاستقلال والسيادة .

ويدور الشرق الأوسط هو الآخر في دائرة من العنف المتزايد على أراضي لبنان . والأزمة الراهنة في لبنان هي نتيجة مباشرة للحرب التي تشن في هذا البلد ضد شعب فلسطين في محاولة أخرى لقمع نضاله من أجل العدالة . ومن الواضح ، مع ذلك ، أن العنف لا يمكن أن يستأصل الآمال الشرعية لشعب وتصميمه على أن يعيش كأمة .

انها لحقيقة أن الشرق الأوسط سوف يبقى منطقة اضطراب ومعاناة بشرية نتيجة عدم وجود تسوية عادلة للقضية الفلسطينية .

لقد أكدت في بياني أكثر من مرة الأهمية التي تعلقها حكومة بلادي على مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول . ولذلك ، فإن انتهاك هذا المبدأ ، أينما حدث ، سوف يبقى مصدر انشغال بالنسبة لحكومتنا . وبالتالي ، فإننا سوف نواصل تأييدنا لجهود الأمم المتحدة من أجل إنهاء وجود القوات الأجنبية في أفغانستان وكمبوتشيا ، ونطلب إلى جميع الأمم أن تحترم استقلال هاتين الدولتين غير المنحازتين وحقوقهما في تقرير المصير .

ان حل المشاكل الموجودة في بعض يور التوتر التي اقتصرت عليها في كلمتي ، وغيرها من الصراعات العديدة الأخرى التي تهدد مستقبل كوكبنا ، بيد وانه لا يزال بعيداً عن تناول ايدينا . وينتظر من الأمم المتحدة أن تقوم بدور جوهري في السعي من أجل حل هذه المشاكل . ان مدى نجاح دور الأمم المتحدة يعتمد بدرجة كبيرة على واقع الأمور في المناخ الدولي . بيد ان المناخ الدولي ، وهو مناخ مسموم كما هو الآن من جراء عدم الثقة بين الدول واتجاهات الهيمنة المتزايدة ، لا يعطي أملاً كبيراً في نجاح له قيمته . وفي هذا المقام ، يمكننا أن نشير إلى مصير واحد من الاهتمامات الرئيسية لمنظمتنا ، ألا وهو تعزيز نزع السلاح . ان تكديس الأسلحة يتزايد بسرعة ليس لها مثيل . والاضافة إلى الخطر الكامن في هذا النشاط على بقائنا ، فإننا نشعر بالقلق ازاء الخسائر التي يمكن أن يحدثها على كوكبنا ، خاصة في وقت نرى فيه أن الاقتصاد العالمي يتعرض لأسوأ أزمة تمر به في العقود الأخيرة .

وطبيعة الحال ، فان الظلم وعدم المساواة السائدتين في العلاقات السياسية الدولية موجودان بدرجة أكبر في العلاقات الاقتصادية الدولية الراهنة . ان الكساد

العالمي الذي يؤثر على العالم النامي بشكل حاد هو الذي يجعلنا نخلص الى هذه النتيجة . ومن ثم ، فانه لن يكون هناك تغيير ايجابي في الحالة الاقتصادية مادنا نعمل في ظل نظام اقتصادى يركز على السيطرة التاريخية للشمال على الجنوب ، بالرغم من بوار الانتعاش في بعض البلدان الصناعية .

وعلى النقيض مما بيد ومنطقيا ، وان نأخذ التكافل المتزايد بين الدول في الحسبان ، يظهر ان غالبية البلدان الصناعية تفضل الفوائد القصيرة الأجل على الفوائد الأكبر التي تحققها اعادة تشكيل النظام الاقتصادى الدولي . وفي هذا المقام ، أود أن أذكر تعثر المفاوضات العالمية الجارية ونتائج مؤتمر الأمم المتحدة السادس للتجارة والتنمية الذي عقد في بلغراد .

ان الحالة التي تتسم بالفوضى والتي تسود العلاقات المالية الدولية تمثل تهديدا خطيرا للانتعاش العالمي . ورغم أن الأزمة المالية قد تم تناولها حتى الآن بطريقة عولجت فيها مشاكل اليوم بمرونة على أساس تناولها حالة حالة ، لم يتم حتى الآن ايجاد حلول دائمة لمشكلة الدين المتفاقمة .

ويمكن القول بسهولة أن مؤسسات "بريتون وودز" لا تستطيع بشكل عام أن تغني بالاحتياجات الراهنة ، حيث انها تستند على وقائع عصر مضى . لذلك تؤيد حكومة جمهورية سورينام اقتراح لجنة تخطيط التنمية الذي يقضي بانشاء فريق مخصص تحت اشراف الأمم المتحدة من أجل فحص جميع المسائل في مجالات التنمية والنقد والتمويل ، ضمن غيرها من المجالات .

من بين ضحايا الحالة الاقتصادية العالمية المظلمة الراهنة ، آلية تمويل الأنشطة التنفيذية للتنمية عن طريق الوكالات المتعددة الأطراف . ان من حقائق الحياة أن الوكالات المتعددة الأطراف لا تصادف اليوم مصاعب في الحصول على اعتمادات جديدة فحسب ، بل انها تجد صعوبات متزايدة في تحويل المبالغ والاسهامات المتعهد بها الى اعتمادات

فعلية . ونحن نطلب الى كبار المانحين أن يقللوا واقع عالم متكافل ، وأن يساعدوا فـي ايجاد السبل والوسائل لحل أزمة المعونة الانمائية .

ان من صالح المجموعتين ، البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية ، أن يبذل كل جهد ممكن من أجل تعزيز التعاون الحقيقي فيما بين جميع البلدان . وفي هذا الخصوص ، نؤيد كل التأييد الأنشطة التي اضطلعت بها البلدان النامية في اطار برنامج عمل كاراكاس من أجل تعزيز التعاون بين الجنوب والجنوب . ان امكانيات التجارة على المستويين دون الاقليمي والاقليمي ، كما هو الحال في اطار التعاون الاقتصادي بين البلدان النامية ، يمكن أن تسهم في تقليل الاعتماد على البلدان الصناعية .

وعد أن قلنا ذلك ، نود أن نؤكد بالمثل أن التعاون بين الجنوب والجنوب لا يقصد به ، بأية حال ، أن يحل محل التعاون بين الجنوب والشمال كما أنه لا يحل محل الشمال من مسؤولياته تجاه البلدان النامية . ومن ثم ، فاننا نتوقع أن يتم أثناء هذه الدورة ، رغم النكسات التي حدثت في بلغراد ، التفاوض بنجاح بشأن عدد من البرامج القصيرة الأجل لتدابير العمل الفوري . واننا نأمل أن يتم تهيئة المناخ السياسي المطلوب من أجل تناول القضايا الهامة المتداخلة في اطارها المناسب .

لقد افتتحت كلمتي بملاحظة فيما يتصل بمشاعري التي تجمع بين الارتياح وخيبة الأمل . وعد تناول المشاكل العالمية الراهنة ذات الصلة ، يسعدني انني أستطيع الآن ، في نهاية كلمتي ، أن ألفت الانتباه الى حقيقة انه من بين المجالات التي تسنى لنا أن نحرز فيها النجاح ، تهيئة الظروف اللازمة لإدارة السليمة لموارد البحار من أجل رفاهية البشرية . ووصفنا عضوا من أعضاء اللجنة التحضيرية البالغ عددهم ٢٥ عضوا ، فاننا ملتزمون باستكمال هذا الموضوع ، بغض النظر عن المشاكل التي يتضمنها . ومن ثم ، فنحن نتطلع الى تقرير الأمين العام بشأن سير العمل .

لقد تطرقت خلال كلمتي الى العديد من المشاكل التي تسبب لنا القلق ، وهي مشاكل لا تهدد الدول فرادى فحسب وانما تقوهر أيضا جوهر المنظمة العالمية بالذات . ويمكننا أن نؤكد لهذه الجمعية ان حكومة سورينام ستبقى على التزامها الثابت بالمبادئ المجسدة في ميثاق منظماتنا وبالمبادئ التي يركز عليها السلوك المتحضر للدول .

وفي السنوات الثلاث الماضية اتهمت حكومتي اتهاما كاذبا بأعمال لا تتفق وتلك القواعد الأساسية . ومع ذلك آمل أن أكون قد أوضحت ان حكومتنا ستواصل ، ببذلها كل جهد لتحديد وتحقيق أهدافنا الوطنية ، العمل وفقا لما يطيع عليها كونها عضوا مخلصا في منظماتنا العالمية ، وستحترم كل الاحترام مبادئها المقدسة . ونأمل مخلصين أن يتحول التفهم المتزايد من جانب الأمم الأخرى للأزمة والمشاكل التي قدر لنا أن نعربها ، الى علاقات ودية دائمة بين بلدنا وجميع البلدان الأخرى الأعضاء في الأمم المتحدة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : أود نيابة عن الجمعية العامة

أن أشكر رئيس حكومة جمهورية سورينام على الكلمة القيمة التي ألقاها .

اصطحب القائد الأعلى ، المقدم ديزيرى د . بوترسى ، رئيس حكومة جمهورية

سورينام ، من المنصة .

السيد تورى (غينيا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : نود أولا أن نوجه

لكم سيدى ، والى شعب وحكومة بنما من خلالكم ، التهاني المخلصة لجمهورية غينيا الشعبية الثورية ، بمناسبة انتخابكم لرئاسة الدورة الثامنة والثلاثين للجمعية العامة . فتجربتكم الشرة ومهارتكم الواسعة - تمثلان ، في رأينا ، ضمانا أكيدة بأن أعمالنا ستمضي بانسجام وتتكلل بالنجاح .

ويود وفدى أيضا أن يعرب عن امتنانه لسلفكم ، السيد ايمرى هولاي ، للمهارة التي وجه بها أعمال الدورة السابقة للجمعية .

وعلاوة على ذلك ، نود أن نعرب هنا عن امتنان جمهورية غينيا الشعبية الثورية وتقديرها العميق للجهود الدؤوبة التي تستحق الشناء ، التي بذلها الأمين العام ، السيد خافيير بيريز دى كوبيار ، للتوصل الى تسوية سلمية للمشاكل الدولية على أساس مبادئ هذه المنظمة .

وننتهز هذه الفرصة لنهنئ دولة سان كريستوفر ونيفيس الشقيقة بالمناسبة السعيدة، مناسبة انضمامها الى أسرة الأمم المتحدة .

انه لما يبعث على الجزع بصفة خاصة ان نلاحظ أن الدورة الحالية للجمعية العامة تنعقد ، شأنها في ذلك شأن الدورة السابقة ، في وقت يشكل فيه الوضع الدولي من نواح كثيرة مصدرا لقلق شديد . والواقع اننا نرى بؤر التوتر في جميع أرجاء العالم - في افريقيا وفي آسيا وفي امريكا اللاتينية - تستمر في الانتشار وتزداد عددا ، بدرجاة تعرض السلم والأمن لخطر جسيم .

ان التفاقم المستمر في الوضع الدولي نتيجة مباشرة للمجابهة الايدولوجية والعسكرية بين التكتلين الكبيرين اللذين يعملان على تقسيم العالم الى مناطق نفوذ\* . وما يجعل الصورة أكثر قتامة ان المعن القاسية التي فرضها الركود الاقتصادي والتي تعتبر مدرة بصفة خاصة للبلدان النامية ، أدت الى تكثيف الجو ، المشحون بالفعل بالتوترات السياسية .

في ٢٩ حزيران/يونيه ١٩٨٢ أوضح رئيسنا ، أحمد سيكوتوري ، في كلمته في الدورة الاستثنائية الثانية عشرة المكرسة لنزع السلاح ، ان الدول الكبرى هي التي تزرع ، بما لديها من ضروب التكنولوجيا العسكرية ، بذور الدمار فيما بين البلدان التي تجهل الخطر المحدق بكوكبنا .

ان تلك الدول هي التي تؤجج نيران الحروب المحلية التي تدعي انها يمكن السيطرة عليها ، وهي التي تبقي بصورة متعمدة على مستوى خطير من التوتر في العلاقات الدولية ، مجبرة بلداننا على تجاهل أهدافها في النضال ضد التخلف ، وعلى تكريس اهتمامها لسباق التسلح المرهق الذي يعرض للخطر التقدم الاقتصادي والاجتماعي والثقافي لشعبنا .

وحين نعمن النظر في أنماط النقاط المشتعلة في العالم نجد دائما مع الأسف ان البلدان نفسها - بلداننا ، البلدان النامية في افريقيا والشرق الأوسط وامريكا اللاتينية وآسيا - هي التي تتحمل الوطأة الكبرى لهذا التصعيد في حدة التوترات الدولية .

\* تولي الرئاسة نائب الرئيس ، السيد برادان (بوتان) .

ان افريقيا تبدأ أعمال الدورة الثامنة والثلاثين للجمعية العامة بأمل أن يقود التعقل والاخلاق منظمنا الى العمل بجدية على حل المشاكل الناجمة عن السياسة التي لا تطاق ، سياسة الفصل العنصرى والتسلط والاهانة السائدة في جنوب افريقيا . وان تحدى بريتوريا للمجتمع الدولي فيما يتعلق بمسألة ناميبيا والاعتداء المسلح لجنود جنوب افريقيا على شعوب ليسوتو وأنغولا وموزامبيق وزمبابوى هما مشكلتان اخريان يتعين على الأمم المتحدة أن تحسمهما دون تأخير .

وهذا لن يتحقق ما لم يتم أولا وضع حد للتأييد والتواطؤ الاجرامي لبعض الدول التي تهدد بشكل خطير حرية وكرامة القارة الافريقية بأسرها ، متحديا مبادئ الميثاق وحتى مبادئ دساتيرها الوطنية .

كيف يمكن ادانة سياسة الفصل العنصرى والاستمرار ، في الوقت نفسه ، في تزويد نظام جنوب افريقيا بوسائل مواصلة تلك السياسة ؟

كيف يمكن دعوة بريتوريا الى وقف عدوانها العسكرى على الدول الافريقية المجاورة وتزويد ذلك النظام الفاشي في الوقت نفسه بالأسلحة اللازمة لانتهاج سياساته القائمة على المغامرة .

كيف يمكن لأحد أن يعلن تأييد استقلال ناميبيا ، وفي الوقت نفسه ينتزع ضمانات ، من تلك الدولة التي لم تنل استقلالها بعد ، ومن دولة أخرى ذات سيادة وغير معنية بأسلوب من شأنه أن يعرض للخطر أمنها وبقاء نظامها الشعبي الديمقراطي ؟

لا يا سيدى الرئيس ، ان منظمتنا لا يمكن أن تتسامح بعد الآن في أن تظل العوبة في يد المصالح الخاصة ، والا نال ذلك من مصداقيتها .

واليوم مثل الأمس ، ترفض جمهورية غينيا الشعبية الثورية بصورة قاطعة أى محاولة لربط مسألة استقلال ناميبيا بانسحاب القوات الكوبية من أنغولا . ونحن نتخذ هذا الموقف لأن وفدنا يرى أنه من الأمور الملحة أن يبذل المجتمع الدولي ، في آخر الأمر ، كل ما في وسعه لزيادة العزلة السياسية والاقتصادية والعسكرية لنظام الأقلية العنصرى ، لا رغماً بريتوريا على قبول التنفيذ الكامل لقرار مجلس الأمن ٤٣٥ ( ١٩٧٨ ) .

ويود وفدنا أن يغتنم هذه الفرصة لكي يعرب للمناضلين في سبيل الحرية من المؤتمر الوطني الافريقي ، ومؤتمر عموم افريقيا ، وجميع القوى النشطة في الجنوب الافريقي ، عظيم تقديراً وتضامناً المخلص معهم لنضالهم الجسور ولا نتصاراتهم المذهلة التي يحققونها كل يوم .

يؤكد شعب غينيا من جديد تأييده غير المشروط للمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ( سوابو ) ، ولقيادتها الثورية ولمقاتليها البواسل ،

ونقدم تعهدنا أيضاً لدول خط المواجهة الشقيقة - التي تعاني يوماً من اعتداءات نظام بريتوريا العنصرى - بتضامنا العسكرى معها ، ان هذه الدول تستحق كل احترام واعجاب من افريقيا لالتزامها الكامل وعزمها الذى لا يلين .

ان قارة افريقيا تشتمل أيضاً على بؤر توتر أخرى ، في القرن الافريقي وفي الصحراء وفي تشاد .

وهنا أيضاً نجد الآثار المزعجة للتوتر الدولي ولبعض المصالح الخاصة التي تؤدى الى اشعال نيران الانعزالية التي أحيطت جهود منظمة الوحدة الافريقية في سعيها لايجاد حل عادل ودائم .

ان وفدنا لا يزال على اقتناع بأنه على الرغم من كل هذه العقبات ، ستتوصل افريقيا الى الحل الصحيح الذي يمكّن شعب الصحراء ، من خلال استفتاء حر تشرف عليه منظمة الوحدة الافريقية والأمم المتحدة ، من أن يختار مصيره وأن يعلن ذلك على العالم . وطلاوة على ذلك ، سيتمكن شعب تشاد الشقيق ، بفضل جهوده الدؤوبة ، من أن يستعيد السلام والوحدة الوطنية في دولة ذات سيادة يكفل فيها الأمن والسلامة الاقليمية تماما .

ان جمهورية غينيا الشعبية الثورية ، وهي عضو مؤسس في منظمة الوحدة الافريقية ، تناشد المجتمع الدولي أن يقدم كل الدعم لمنظمة الوحدة الافريقية في جهودها الدؤوبة ليجاد حل سلمي للنزاعات التي تعصف بقارتنا وتعرقل بصورة خطيرة تعزيز وحدتنا العضوية والتنمية المتناسقة والمتوازنة لاقتصاديات الدول التي تشكل هذه القارة .

وبالنسبة لمشكلات الشرق الأوسط ، يعرب وفدنا عن أسفه الشديد لاستمرار تدهور الحالة هناك واستحالة التوصل الى أى وسيلة لوضع حد لاراقة الدماء وتد مير المنشآت في المناطق المدنية الآهلة بالسكان .

لقد خلق العدوان الاسرائيلي على لبنان حالات من الفوضى الشاملة في ذلك البلد الذي حلت به المصائب على نحو عنيف ، كما تسبب ذلك في احتلال مزيد من الأراضي العربية الأمر الذي يؤدي الى توسيع تلك الهوة التي تفصل بين اسرائيل وجيرانها العرب في السعي للتوصل الى حل سلمي .

ونحن نعلن هنا بقوة واقتناع أنه لن يمكن التوصل الى نهج سليم وفعال ودائم لحل مشكلة الشرق الأوسط دون أن يؤخذ في الاعتبار الواقع الفلسطيني ، وبدون الاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في تأسيس دولة مستقلة تحت قيادة طليعته منظمة التحرير الفلسطينية .

واسمحوا لي أن أكرر أن شعب وحكومة غينيا لا يضمنان أية كراهية لشعب وحكومة اسرائيل ولكن لا يمكن أن يسمحا بلغة القوة او الاستيلاء على أراضي الدول الأخرى عن طريق القوة ، ومع ذلك فقد علمنا التاريخ أن ارتكاب خطأين لا يترتب عليه عمل صائب .

ونعتقد أنه عن طريق العلماء والخبراء والأطباء والخبراء الزراعيين في اسرائيل وليس عن طريق الجيوش الاسرائيلية ، سيكون من المستطاع يوما ما أن يعيش الاسرائيليون والعرب في سلام وأخوة ، وهو الأمل الذى يتمناه العالم بأسره لهذه المنطقة .

وفيما يتعلق بالنزاع المحزن بين ايران والعراق ، فان جمهورية غينيا الشعبية الثورية تشعر بالقلق ازاء هذه الحالة . لاكثر من سبب . ونود أن نشير هنا الى الجهود الدؤوبة والجديرة بالثناء التى تبذلها لجنة السلام الاسلامية تحت رئاسة رئيس الدولة الغيني الرئيس أحمد سيكوتورى . ولا تزال هذه اللجنة تبذل كل ما فى وسعها من أجل التوصل الى وقف اطلاق النار ، حتى يمكن اجراء مفاوضات سلام بين هذين البلدين الاسلاميين الشقيقين اللذين ينبغي لهما الحياة فى سلام بحكم ظروفهما .

وفي شبه الجزيرة الكورية ، كما هو الحال فى مناطق أخرى من آسيا ، لا يزال السلام غير مستقر . وتكرر حكومة غينيا نداها الى المجتمع الدولي والى كل ذوى النوايا الطيبة ، لتأييد الجهود المخلصة التى تبذلها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية للبدء فى حوار بناء بين شعبي الشمال والجنوب فى الأمة الكورية بغية اقامة دولة اتحادية ، ان الشعب الكورى ، سواء فى الشمال أو فى الجنوب ، يتطلع الى السلام والى اعادة توحيد اراضيه . ويتعين على المجتمع الدولي أن يواصل جهوده لبلوغ هذا الهدف لضمان انسحاب جميع القوات الأجنبية وتحويل اتفاقية الهدنة الى اتفاقية سلام .

ان وفد جمهورية غينيا الشعبية الثورية يشعر ايضا بالقلق ازاء الحالة السائدة فى افغانستان وكمبوتشيا . ويعتقد أن الأمر يرجع فقط الى شعبي افغانستان وكمبوتشيا وحكهما لتحديد سياساتهما الداخلية والخارجية بحرية دون اية ضغوط أو تدخلات خارجية . كما نعتقد أيضا أن الوضع الشرعي للامير سيهانوك ينبغي ان يبقى بالضرورة أحد المقومات التى لا تغرب عن بالنا .

وبالنسبة للأزمات التى تكتنف أمريكا اللاتينية والكاريبي فاننا نؤيد احترام السلامة الاقليمية والأمن لجميع الدول فى هذه المنطقة وعدم التدخل فى شؤونها الداخلية . لذلك

ند بين تحويل النزاعات المحلية الى ميدان للمواجهة بين الكتلتين الرئيسيتين ، ونؤيد كل الجهود الحميدة ، أيا كان مصدرها ، لايجاد حل لهذه الازمة الاقليمية عن طريق التفاوض. بعد هذا الاستعراض السريع لبعض المشاكل المتصلة بالسلم والاستقرار في العالم ، ليس من الواجب أن نلاحظ أن الدورة الحالية للجمعية العامة لاتزال تتخذ موقفا مسالما تجاه خلفية مزعجة لتدهور الحالة الدولية ، التي تتسم بالمواجهة والتدخل العسكري والاحتلال الأجنبي وتصاعد سباق التسلح .

ان الثواتر المتزايد لاستخدام القوة أو التهديد باستخدامها ضد سيادة الدول واستقلالها السياسي وسلامتها الإقليمية ، منذ انعقاد الدورة السابعة والثلاثين ، يؤكد سلامة الملاحظات التي ابدتها من فوق هذه المنصة الرئيس احمد سيكوتوري ، يوم ٢٩ حزيران / يونيه ١٩٨٢ ، عند ما قال :

" ما الذي يهدد في الواقع السلام ؟ انه ممارسة الاستعمار والعنصرية والفصل العنصري والهيمنة ونقصان اهمية مصير ما يسمى بالشعوب الفقيرة ماديا والازدراء التام لهذه الشعوب وانتهاك وازدراء القوانين الدولية التي تضمن حق كل شعب في السلام والامن والتقدم " . ( A/S-12/PV.26 ، ص ١٢-١٥ )

ومما يؤسف له ان الوضع السياسي الدولي المتفاقم يتجلى في مجال العلاقات الاقتصادية الدولية حيث لا تهتم الاوضاع على التفاؤل بل هي بعيدة عن ذلك . وليس في نيتنا هنا البحث عن كبش فداء او تحديد المذنبين ، ولكننا نعتزم ، بالاحرى ، ان نكرر ندائنا الذي وجهناه الى المجتمع الدولي . فالازمة في العلاقات الاقتصادية الدولية والفجوة التي تزداد اتساعا بين البلدان النامية والبلدان الصناعية ، تهددان استقرار دولنا واستقلالها . ان الاختلال الذي خلقته الدول الغنية وعطلت على استمراره ، يؤدي الى الاضرار المستمرة بدولنا وهرسخ وضعا غير عادل وغير صحي ، حيث يزداد الاغنيا ثراء والفقراء فقرا .

وازاء العقبات التي تضعها البلدان الصناعية في طريق المفاوضات الشاملة ، وأمام اخفاق الدورة السادسة لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ( الاونكتاد السادس ) في بلغراد ، تعتزم جمهورية غينيا الشعبية الثورية التوجه الى بلدان صديقة اخرى بهدف اقامة التعاون الشامل والصحيح بين البلدان النامية .

والطبع ، كان خطنا السياسي دائما ولا يزال هو التأييد الكامل للتعاون بين الجنوب والجنوب ، خاصة واننا نعتبر ان تعزيز وحدة العمل بين البلدان النامية ، وتأكيد رغبتها المشتركة في التوصل الى حلول للمشاكل المتعددة الكامنة في المقترضات الاساسية للتنمية المتكاملة والذاتية ، واقامة الحوار المفتوح والصريح بينها ، كلها تشكل شرطا سابقا ضروريا للتعاون العادل بين الشمال والجنوب على اساس المساواة .

ويرجع السبب في ذلك العطل السياسي الى حقيقة ان البلدان الصناعية لا تعطل  
الا للمحافظة على مصالحها أو تدعيمها وذلك على حساب مصالح البلدان النامية التي تشكل  
بمفردها ثلثي سكان العالم .

واذاً هذا الوضع الذي قد يثير مشاكل خطيرة تعرض السلم والا من الدوليين للخطر  
في الاجل الطويل ، فان البلدان المتقدمة النمو مازالت تتبع سياسات وممارسات رجعية  
تعارض مع اهداف النظام الاقتصادي الدولي الجديد .

ومن المؤسف ان نلاحظ انكماشاً فعلياً في الحجم الحقيقي للمساعدات الانمائية  
الرسمية . والنسبة لدول ' لجنة المساعدة الانمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية  
في الميدان الاقتصادي ' ، فان مساعداتها لا تمثل الا نحو ٣٧٪ في المائة من الناتج  
القومي الاجمالي للبلدان المعنية . وهذا بالتحديد هو نصف الهدف المحدد بواسطة  
الامم المتحدة ، وذلك على الرغم من الجهود الطحوظة التي بذلتها بعض الحكومات .

لقد حان الوقت للعامل دون تأخير ، لأن تطور الاقتصاد العالمي في الاجل  
الطويل يرتبط دون محالة بحل المشاكل الاقتصادية للبلدان النامية في افريقيا وامريكا  
اللاتينية وآسيا ، فهي جميعاً تعتبر الاسواق المحتطة لمنتجات الشمال .  
ونعتقد انه لا بد للبلدان الصناعية ان تخصص المزيد من الموارد للتنمية بدلا من  
انفاقها على سباق التسلح .

ومن نفس المنطلق يجب على البلدان الصناعية تنفيذ القرارات ذات الصلة الصادرة  
عن الجمعية العامة . كما ينبغي لها ان تستجيب لنداءات منظمة الامم المتحدة للاغذية  
والزراعة وذلك بتنفيذ برنامج غذائي عالمي من اجل تحفيز الانتاج الزراعي عن طريق استثماري  
بغية تعزيز الامن الغذائي العالمي . وينبغي تحرير الاسواق لضمان حصول المصدرين في  
البلدان النامية على اسعار ثابتة ومجزية لصادراتهم .

ان الصعوبات التي تواجه النظام الاقتصادي العالمي ليست هي وحدها ، وللاسف  
التي تواجه بلادنا ، فالكوارث الطبيعية تحل يوميا بالعالم النامي ، ومنها على سبيل المثال  
الجفاف والفيضانات . وتعتبر جمهورية غينيا الشعبية الثورية مجمعا للمياه في غرب افريقيا ،  
نظرا لكونها منبعاً لعدد من المجاري المائية الدولية ، وما يؤسف له انها تعاني حالياً من

آثار الجفاف . فقد ازيلت الغابات من منحدرات فوتاه - جالون ، وذلك اصبح جزء كبير من البلاد مهددا بالتصحر . ولهذا السبب فان تنفيذ مشروع اصلاح وتجديد فوتاه - جالون ستكون له آثار ايجابية من الناحية الاقتصادية على دول غرب افريقيا . وذلك المشروع ، الذي يمثل جزءا من خطة عمل برنامج الامم المتحدة للبيئة ، والذي قدمته وعملت على تدعيمه منظمة الوحدة الافريقية ، يعد مشروعاً له الاولوية في مكافحة الجفاف في غرب افريقيا بأكمله . ولهذا السبب فان المجتمع الدولي - عن طريق تقديم الدعم الضخم لخطة العمل بشأن مكافحة التصحر في افريقيا ، تشيا مع القرار ٣٤ / ١٨٥ - يكون قد باشر تنفيذ احد واجباته التي يفرضها عليه التضامن بالمساعدة في الجهود الوقائية في اطار كفاحنا المشترك ضد الكوارث الطبيعية .

وحتى يمكن للامم المتحدة تحقيق اهدافها فيما يتعلق بالحفاظ على السلم والامن الدوليين ، نعتقد انه من الضروري - بل من الاساسي - تكييف هياكلها وأساليب عملها حسب المتطلبات الحالية . وفي الواقع ، يتعين على اية مؤسسة ، لكي تكون لها الحيوية والفعالية ، ان تتواءم مع احتياجات العصر . ومنظمتنا ليست استثناء من هذه القاعدة . ولهذا السبب نكرر نداءنا العاجل بالدعوة الى تنقيح الميثاق بغية التوصل الى تمثيل عادل لجميع مناطق العالم في مختلف هيئات المداولة واتخاذ القرارات وسيكون هذا التنقيح اسهاما فعالا في اضافة مزيد من الديمقراطية على منظومة الامم المتحدة وعلى العلاقات الدولية . وهذه الطريقة يمكننا ان نجعل منظومة الامم المتحدة اكثر فائدة ، وذلك نتيج لها القيام بدور حاسم في التسوية السلمية للنزاعات بهدف اقرار العدالة وحفظ السلم والامن الدوليين ، مما يؤدي الى تعاون مخلص وصادق ومثمر بين الامم .

السيد مسكين (تشاد) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : سوف تكون

كلماتي الأولى كلمات تهاني بالنيابة عن وفدي لرئيس الجمعية العامة لانتخابه . بهذا الانتخاب لم تُشد الدورة الراهنة فقط بخبرته في الشؤون الدولية ولكن أيضا ببلده بنا والتزامها بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة . واني لعلى يقين من أن معرفته الواسعة بمنظومة الأمم المتحدة تجعله قادرا على تحمل المسؤوليات الجسيمة التي يضطلع بها . ونتمنى له النجاح الكامل في القيام بهذه المهمة .

انه يتبع خطوات السيد هولاي الذي كان لتفانيه وحزمه وكفاءته أثر قوي وفعال في هذه الفترة التي تتسم بتجدد التوترات في العالم . ويقدّر وفدي كثيرا الطريقة التي ترأس بها أعمال الدورة السابعة والثلاثين للجمعية العامة ونعبر هنا عن امتناننا العظيم له .

يسعدني أيضا أن أشيد بحق بالسيد بيريز خافيير دي كوبيار ، الذي لم يدخر وسعا ، باعتباره أمينا عاما ، في خدمة قضية السلم والعدالة في هذا العالم المضطرب . اننا مدينون كثيرا له .

أخيرا يهنئ وفدي بحرارة سان كريستوفر ونيفيس لانضمامها الى منظمنا باعتبارها العضو الثامن والخمسين بعد المائة .

تفتتح الدورة الثامنة والثلاثون للجمعية العامة في وقت صعب ، اهتز في ظله المناخ الدولي ، المتوتر فعلا ، في الأسابيع الأخيرة بحادث طائرة كوريا الجنوبية ، الذي راح ضحيته مسافرون أبرياء ضحايا بسبب انتهاك سافر للمبادئ الأساسية للطيران المدني .

يواجه المجتمع الدولي بصورة متزايدة بمشاكل عديدة تهدد خطورتها بقاء البشرية ذاته . هذه المشاكل ، التي تعتبر سياسية واجتماعية واقتصادية هي نتيجة لسباق التسلح المحموم وانبعثت الحرب الباردة والصاعب الخاصة باجراء حوار حقيقي بين الشمال والجنوب .

في المجال الاقتصادي ، يمر العالم بأزمة خطيرة تتميز بصورة أساسية بالتضخم غير المحكوم ، ومعدل البطالة المتزايد باستمرار ، والمديونية الكبيرة ، وانخفاض الانتاج ، وزيادة الحمائية ، وقصور الموارد المالية . ان الخلل في العلاقات الاقتصادية الدولية ، ومعدل الفائدة الذي تطبقه بعض البلدان لاعادة انعاش أنشطتها الاقتصادية ، يوضحان الحالة التي لها آثار خطيرة على البلدان النامية .

ان الدورة السادسة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، التي ولدت آمالا عظيمة ، لم تحقق النتائج المرجوة منها . لقد احتفظت البلدان الغنية مرة أخرى بمواقفها المعتادة ، وبهذا فانها تمنع اتخاذ تدابير محددة . ونعتبر من الضروري انشاء نظام اقتصادي دولي جديد أكثر عدلا وانصافا ، يؤدي الى اعادة هيكلة الانتاج والتبادل وسيطرة كل بلد على موارده الخاصة .

ليست الأزمة الاقتصادية الراهنة ، التي تزيد باستمرار من عمق الفجوة بين البلدان النامية والمتقدمة النمو ، مجرد مصدر لعدم الاستقرار ، بل انها أيضا تهديد للسلم والأمن في العالم . ان السلم والانماء مرتبطان ، وهذا هو السبب الذي من أجله يحث وفدي على البدء في مفاوضات عالمية مبكرة موجهة نحو اتخاذ تدابير محددة تتناول المشاكل الرئيسية للتعاون الدولي .

وفي المجال السياسي ، تميز عصرنا بتوترات متعددة ولم تنج قارة من التدهور الحالي في المناخ السياسي الدولي .

في الشرق الأوسط ، فان الحالة التي تثير القلق تتطلب حلا سياسيا عاجلا يكفل اعادة السلم الى المنطقة .

اننا نأمل باخلاص في أن تنتهي الحرب بين العراق وايران ، وهما بلدان متجاوران صديقان .

وبالنسبة للمشكلة الفلسطينية ، نعتقد أن شعب المنطقة يجب أن يعيش في سلم وأن تنشأ دولة فلسطين المستقلة ذات السيادة تحت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية ، الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني ، وكذلك الاعتراف بحق اسرائيل في الوجود .

وفيما يتعلق ببلبنان ، يرحب وفدى بوقف اطلاق النار الذى نفذ في الأسبوعين الماضيين في ذلك البلد ، ونأمل باخلاص في أن تنسحب القوات الأجنبية المرابطة هناك وفقا للطلبات التي عبرت عنها حكومة لبنان ذات السيادة .

وفي آسيا ، يجب أن ينتهي احتلال القوات الأجنبية لافغانستان وكمبوتشيا الديمقراطية ، حتى تتمكن الشعوب من تقرير مصيرها بحرية .

وفيما يتعلق بمسألة كوريا ، يجب أن يوجد لها حل ، دون تدخل أجنبي ، يتمشى مع مبادئ إعادة التوحيد التي قبلها الطرفان المعنيان .

وفي أمريكا الوسطى ، زاد التوتر الى درجة مزعجة ولا يمكن ازالة المخاطر المتفجرة البارزة الا عن طريق حل سياسي وخلق مناخ من الوفاق والسلم في المنطقة .

وفي افريقيا ، نجد ان بؤر التوتر لا تزال قائمة بل هي تزداد انتشارا. اذا وفقا لخطة التسوية التي نص عليها قرار مجلس الأمن ٤٣٥ ( ١٩٧٨ ) يجب أن تحصل ناميبيا على الاستقلال في ١٩٧٨ ، الا أن جنوب افريقيا عن طريق تكتيكاتها التسوية ، قد عطلت نقل السلطة الى الشعب النامبي رغم استعداد المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية للتفاوض .

ان جنوب افريقيا بالاضافة الى ادارتها واحتلالها غير المشروعين لناميبيا تواصل ارتكاب أعمالها الاجرامية ضد بلدان خط المواجهة وتحتل بصورة غير مشروعة جزءا من أراضي أنغولا . وان المطالب التي قدمتها جنوب افريقيا أخيرا بربط مشكلة ناميبيا بامور تخضع بالضرورة لسيادة أنغولا ، تشهد مرة أخرى على رفض بريتوريا العنيد قبول تسوية سريعة للمسألة النامبية .

يعاني اخواننا في جنوب افريقيا كل يوم من اذلال نظام الفصل العنصرى ، الذى ينتهك كل حقوق الانسان الأساسية . ويجب أن يساهم المجتمع الدولي بحسم في القضاء نهائيا على هذا النظام الفوضوى ويتخذ من الاجراءات ما يمنع جنوب افريقيا من مواصلة سياستها في انكار الحريات الأساسية والعدالة للسود .

ان شبح المحرقة النووية لا يزال يخيم بظلاله الكئيبة على البشرية ، وفي كل يوم نتوقع اشتعال النيران في كوكبنا . يجب أن تلتزم الدول النووية بوضوح تام بطريقتة

السلم والعمل من أجل نزع السلاح الحقيقي . ان المفاوضات المختلفة التي تجرى بين الدولتين العظميين النوويين ، وبصفة خاصة المفاوضات المتعلقة بالأسلحة الاستراتيجية والأسلحة النووية المتوسطة المدى - تستحق منا التشجيع حتى يمكن أن تحقق نتائج ايجابية .

في هذا العالم المضطرب ، حيث يسود قانون الغاب بصورة متزايدة ، يجب أن تقوم منظماتنا بوظائفها كاملة . وان بلدى ، تشاد ، الذى يدرك ضعفه ، يؤمن باخلاص بالأمم المتحدة كقوة معنوية ومشروعة تضمن الحفاظ على السلم والأمن الدوليين .

لسوء الحظ ، فاننا نلاحظ بأسى أن الجهاز الأساسي للام المتحدة الموكل بـ صيانة السلم والأمن - وأشير هنا الى مجلس الامن - معوق تماما عن القيام بأعماله . فالواقع ان مجلس الأمن قد وصل اليوم الى حالة تبين انه غير قادر على أن يستجيب بشكل ملائم لأي وضع يتطلب منه اتخاذ اجراء . ولقد كانت لتشاد تجربة مريرة مع الشلل الذي أصاب مجلس الأمن ، الذي يجب أن يقال انه ضحية للانقسامات الايدولوجية ولتضارب المصالح ، وقد زاد هذا الموقف سوءا نتيجة للافتقار الى التماسك داخل مجموعة عدم الانحياز فيمما يتعلق بتعزيز مبادئ حركتها داخل مجلس الأمن .

ان عجز مجلس الأمن عن اتخاذ موقف واضح بشأن الاعتداء الليبي على بلادي ، يجب أن يقودنا الى التفكير جديا في تدعيم قدرة المنظمة على تناول المشاكل التي تواجهها ، تمشيا مع المقترحات التي تقدم بها الأمين العام في تقريره بشأن عمل المنظمة (A/37/1) .

أود الآن أن أتحدث الى الجمعية العامة بشأن الوضع البالغ الخطورة السائد في بلادي ، وليست لدي أية نية للعودة الى الحديث عما عانى منه شعب بلادي طوال سنوات العذاب العشرين في تشاد ، ان تكلم وفد بلادي عن ذلك باسهاب شديد في الدورة السابعة والثلاثين للجمعية العامة ، بل مرة أخرى هذا العام في مجلس الأمن .

لكننا اليوم نتجه نيتنا أساسا الى احاطة الجمعية علما بالتطورات الأخيرة جدا في سلسلة الأحداث المأسوية التي سببها الاعتداء السافر الواسع النطاق الذي قامت به ليبيا ضد تشاد . وانني لا تكلم الى الجمعية عن هذا بقلب مشغل ، لكنني أقوم بذلك دون انفعال ودون كراهية ودون حقد أو ضغينة ان ليبيا - متحدية جميع مبادئ القانون الدولي ومصفة خاصة ميثاق الامم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية - تقوم ، بمساعدة الخبراء الاستشاريين العسكريين الأجانب ، باحتلال نصف أراضي تشاد ، أي ما يقرب من ٥٥٠ ألف كيلو متر مربع . وحتى توسع ليبيا نطاق احتلالها لأراضي بلادي ، توزع أحدث أسلحتها المطورة للغاية ، وتلقي بالقنابل الانشطارية وقنابل النابالم والقنابل الفوسفورية على مدن وقرى فايالارغو ، وأم شالوية ، وكالايت ، لقتل وجرح العديد من الشعب الأمن .

ان هذا الوضع كان يمكن تجنبه لو أن المجتمع الدولي استجاب لنداء حكومة تشاد ، التي استرعت انتباهه مرارا وتكرارا الى الاستعدادات المكثفة التي تقوم بها ليبيا لاطالسة أمد احتلالها في تشاد ، وقد قمنا بهذا في ماناغوا ، وفي نيودلهي ، وفي بيونس ايرس ، وفي اديس ابابا ، أثناء الاجتماعات الأخيرة لحركة عدم الانحياز ، واجتماعات مجموعة ال ٧٧ ، واجتماعات منظمة الوحدة الافريقية .

وبالمثل ، أحاطت حكومة تشاد مجلس الأمن علما بذلك الوضع في آذار/مارس الماضي ، وقد أصدر المجلس في نهاية اجتماعاته في ٦ نيسان/ابريل ١٩٨٣ بياننا يناشد فيه كلا الطرفين بما يلي :

" . . . ان يستفيدا على أكمل وجه من الآلية المتاحة ، في نطاق هــذـه المنظمة الاقليمية ، لتسوية المنازعات بالوسائل السلمية ، بما في ذلك لجنة الساعي الحميدة التي أنشأتها منظمة الوحدة الافريقية . . . " (S/15688) .

لقد دعا هذا البيان أيضا الطرفين الى الامتناع عن أية أعمال من شأنها أن تؤدي الى تفاقم الوضع لكن ليبيا - متحدية هذا النداء - زادت من وجودها العسكري في كل من المنطقة المحتلة ومنطقة الحدود على حد سواء ، وشنت حربها العدوانية ضد تشاد .

وتمشيا مع هذا البيان نفسه ، اتخذ اجتماع القمة التاسع عشر لرؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية قرارا بالاجماع يدعو الطرفين الى أن يتعاونوا تماما ومخلصا مع اللجنة المخصصة في السعي لايجاد حل سلمي للنزاع بين تشاد وليبيا . وخلال شهر تموز/يوليه ، وآب/أغسطس ، أحاطت حكومة تشاد بصورة منتظمة كلا من رئيس مجلس الامن والرئيس بالانابة لمنظمة الوحدة الافريقية علما بتدهور الوضع العسكري ، وطلبت من المجلس أن يقوم بكل ما في وسعه ليوقف ليبيا عن عدوانها الجبري ضد تشاد .

وبالمثل ، طلب رئيس جمهورية تشاد في خطابه المؤرخ ١٦ ايار/مايو ١٩٨٣ ، الى نائب رئيس منظمة الوحدة الافريقية ، أن يعقد اجتماعا طارئا للجنة المخصصة للنزاع الليبي التشادي .

وازاء رفض ليبيا التوصيات الواردة في بيان مجلس الأمن وقرار اجتماع القمة التاسع عشر لمنظمة الوحدة الافريقية ، وفي ضوء تصميمها على أن تواصل عدوانها ضد تشاد طلبت الحكومة التشادية من مجلس الأمن في شهر آب/اغسطس ١٩٨٣ ، أن يدرس الحالة .  
وعلاوة على ذلك ، قامت حكومة تشاد ، اقتناعاً منها بعدالة قضيتها ، ووفقاً للمادة ( ٥١ من ميثاق الامم المتحدة ، وقرار مجلس الامن ٣٨٧ ( ١٩٧٦ ) بتوجيه نداء عاجل للمجتمع الدولي وللبلدان الصديقة لمساعدتها في الحفاظ على استقلالها وسيادتها وكرامتها وسلامة أراضيها . وقد استجابت البلدان الشقيقة والصديقة بشكل ايجابي لهذا النداء . وانسني أشير الى زائير وفرنسا بصفة خاصة . ونحن نفتنم هذه الفرصة لكي نكرر لهما عميق شكرنا وامتناننا الصادق .

في هذه اللحظة نفسها التي أتكلم فيها الى الجمعية ، يعسكر الجيش النظامي الليبي ، والفيلق الاسلامي الذي كونه القذافي لزعة استقرار منطقتنا ، والمرتزة من جميع الجنسيات الذين جندهم " رجل طرابلس القوى " ، وكذلك الخبراء العسكريون السوفييات وآخرون ، على أرض جمهورية تشاد ، بل على وجه التحديد في فايا لا رغيو ، وتادارا ، وكيوانيا غاكبير واوغي وفي منطقة أويزو . ويتم يوميا تعزيز قوات الاحتلال المكونة من دبابات من مختلف الأنواع والعربات المصفحة ، والوية المشاة المزودة بمنظومات مطورة للغاية من الأسلحة المضادة للطائرات ، وهذه هي القوات الموجودة في هذه اللحظة على أرض تشاد .  
ان ليبيا تحتل نصف تشاد احتلالا عسكريا ، وتحطم بصورة منتظمة أشجار النخيل وهي المصدر الوحيد للدخل في تلك المنطقة ، كما تدمر البنيات الاقتصادية والاجتماعية الأساسية هناك . وترتكب القوات الليبية كل أنواع الانتهاكات ضد السكان المدنيين العزل ، وتقوم بترحيلهم الى جهات غير معلومة . وهذه الممارسات انما تعيد الى الأذهان بصورة قوية عصر النازية الرهيب .

ان احتلال ليبيا لشمال تشاد عدوان يقلق ضمير العالم . ويعرقل بخطيئة الحال تنمية تشاد . ومع ذلك ، وبالرغم من هذه الحالة المستمرة التي فرضتها ليبيا على شعبنا المعذب ، فانه سعى جاهدا طوال العام الماضي لاعادة بناء بلده .

وبالفعل عادت الأجهزة الادارية الى العمل ، بالرغم من الصعوبات العملية —  
العديدة ، فالمدارس الابتدائية والثانوية مفتوحة ، وقد أدى الطلبة امتحاناتهم العادية  
في نهاية العام من كل أنحاء البلاد . كما تم تحسين الخدمات الصحية وتحسن الموقف  
الغذائي للسكان .

وبالإضافة الى ذلك ، بدأ الاقتصاد للبلد يظهر الآن دلائل انتعاش ،  
وهي وان كانت ضعيفة الا انها مشجعة .

ان المؤسسات والشركات التي اضطرت أعمالها لفترة طويلة ، تستأنف أنشطتها  
الآن . وقد أعيد انشاء قنوات التجارة الداخلية والخارجية ، كما أن الطرق ووسائل الانتقال  
المدنية الرئيسية بدأت في العمل من جديد .

ان جهودنا للتعمير والاصلاح ، استكملت بالاعراب القوي عن التضامن والمساعدة  
القيمة من البلدان الشقيقة ومن المنظمات الدولية التي تفضلت مشكورة بالاستجابة الايجابية  
للنداء الذي تقدمت به الحكومة . وهكذا ، التزمت البلدان والمنظمات التي حضرت المؤتمر  
الدولي المعني بمساعدة تشاد ، الذي عقد في ٢٩ و ٣٠ تشرين الثاني / نوفمبر بجنييف ،  
بالمساعدة في تمويل المشروعات التي تضمنتها خططنا لاستعادة الأنشطة الاقتصادية  
والاجتماعية .

اننا نعرب مرة أخرى ، نيابة عن حكومة وشعب تشاد ، عن عميق امتناننا للبلدان  
والمنظمات التي تكرمت باظهار تضامنهم مع شعب تشاد ، ونحشها على الاستمرار في مساعدتها .  
كما انه من دواعي سرورنا أيضا أن نعرب — باسم حكومة تشاد وشعبها ، عن امتناننا العميق  
للأمين العام ، ولمنظومة الأمم المتحدة بأسرها لجهودهما الجديرة بالثناء من أجل  
تشاد .

ان الصداقة الأخوية والتعاون مع بلدان العالم ، ولا سيما البلدان المجاورة  
يحتلان دائما مكانا بارزا في سياسة حكومة تشاد . فالقانون الأساسي للجمهورية الذي  
يحكم مؤسسات الدولة في تشاد يعهد الى الحكومة — ضمن أمور أخرى — بمهمة انتهاز  
سياسة خارجية تتسم بالصداقة والتعاون والتعايش السلمي ، وتقوم على أساس احترام

المبادئ الواردة في ميثاقى الامم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية ، ومبادئ حركة عدم الانحياز . وهذه السياسة هي التي أدت بالرفيق حسين حبرى ، رئيس الجمهورية ورئيس الدولة ، الى أن يقوم بزيارات ودية وزيارات عمل الى بلدان افريقية عدة ، وصفة خاصة البلدان المجاورة لنا .

ان دينمية السلم هذه هي التي اتاحت لتشاد ونيجيريا الوصول الى حل سلمي للاحداث المؤسسة التي وقعت في جزر بحيرة تشاد . ان نفس الارادة السياسية سوف تمكن ايضا من اعادة احياء اللجان المشتركة المشكلة من تشاد وجمهورية افريقيا الوسطى والكاميرون . بيد ان هذه السياسة التي كانت ترمي الى توطيد الصداقة والاخوة والتعاون وحسن الجوار قد اصطدمت بنزعة الهيمنة والتوسع الليبية . ان النظام الحاكم في ذلك البلد يهدد باستمرار حق تشاد كدولة في الاستقلال والسيادة والوجود .

وعلى الرغم من موقف حكومة ليبيا السلبى والمتعجرف ، فقد سعت حكومة تشاد دائما الى البحث عن تسوية سلمية للنزاع القائم بين تشاد وليبيا . وهكذا فقد تمت الاتصالات المباشرة في شهر شباط / فبراير ١٩٨٣ في أنجamina وطرابلس . وقد جرت مباحثات في كل من تشاد وليبيا بين وفدى البلدين . وحاولت ليبيا اثنا هذه المباحثات ، تشبثا بفلسفة التوسع والسيطرة التي تتبعها ، فرض ارادتها على حكومة تشاد وشعبها .

وبالنسبة لليبيا ، فان حل القضية ونجاح المفاوضات يتوقفان على ثلاثة شروط: اعلان جمهورية اسلامية عربية في تشاد كما حدث على ذلك الكتاب الاخضر ؛ وتشكيل حلف استراتيجي بين تشاد وليبيا من اجل زعزعة استقرار البلدان المجاورة ؛ واعتراف تشاد " بالحدود التاريخية " بين البلدين . ان هذه الشروط غير المقبولة لا تستهدف الا اضافة الشرعية على احتلال جزء من بلادنا ، وفي النهاية الضم غير الشرعي لتشاد . وبالطبع ، فان حكومة تشاد قد رفضت ولا تزال ترفض بشكل قاطع هذه الشروط المسبقة التي لا تتماشى مع ارادة شعب تشاد ولا مع الحقائق في بلادنا . واننا لن نسمح ابدا بتجزئة تشاد او ضمها . وسوف نبذل كل ما في وسعنا للحفاظ على السلامة الاقليمية لتشاد ، وعلى استقلالها وسيادتها وكرامة شعبها .

أما عن المشاجرات بين شعب تشاد ، فإنه يجدر بنا ان نتذكر انه في اليوم التالي لـ ٧ حزيران / يونيه ١٩٨٢ قامت الحكومة الجديدة بمبادرات موسعة تجاه جميع طوائف الشعب دون استثناء ، بغية انهاء حرب الاشقاء والتوصل الى تسوية عن طريق الحوار . فقد اجريت بالفعل الاتصالات المباشرة وغير المباشرة داخل البلاد - واشير هنا الى غوليندينغ ، وبونغور ، وبوسو ، وكيلو - وخارج البلاد في ميدغويري في نيجيريا ، وكوسيري ومروا في الكاميرون . وقد تم توجيه رسائل فردية الى زعماء المعارضة المأجورين لحكومة طرابلس . وبالنظر الى رفض حكومة طرابلس وزعماء المعارضة ، فقد طلبت سلطات تشاد المساعدة من البلدان الصديقة . وهكذا ، وبناء على دعوة الرئيس عمر بونغو رئيس غابون ، اجتمع الرئيس حسين حبرى بهم في يومي ١٠ و ١١ تموز / يوليه بغية ارساء أسس المصالحة الوطنية . واجتمع رئيس تشاد بهم مرة ثانية بناء على مبادرة من رئيس غابون بتاريخ ١٠ آب / اغسطس ١٩٨٢ . وللأسف ، لم تحقق جهودنا او جهود الدول الصديقة أية نتائج ملموسة . وقد عملت ليبيا على تجنيد المرتزقة من جميع الجنسيات لغزو تشاد .

ان فشل محادثات ليرفيل وفرانسفيل في غابون لم تضعف بأي شكل من الاشكال الارادة الثابتة لسلطات تشاد في تحقيق السلم والوثام . وهكذا ، فإن الرفيق حسين حبرى ، لدى الاحتفال بتسلمه السلطة ، وجه نداً من أجل المصالحة الوطنية مستخدماً العبارات التالية :

" اناشد مرة ثانية جميع الوطنيين من ابنا تشاد الموجودين خارج البلاد ان يعودوا الى بلدهم . وسنضمن لهم امنهم الشخصي وحمايتهم مصالحهم . ان مكانهم محفوظ في هذا البلد الذي هو وطنهم " .  
وقد تجلى الدليل على رغبة السلطة في السلم في اعلان ١٦ حزيران / يونيه ١٩٨٣ الذي تضمن العفو العام الشامل . وبفضل هذا العفو تم الافراج عن السجناء .

وقد استجاب اكثر من الف شخص من الاشخاص الذين يعيشون في الخارج الى يد  
الاخاء والسلم التي مدت اليهم للعودة الى الوطن . اما الاقلية التي تمارس اللعبة  
الليبية فلا تزال هذه اليد ممدودة اليها .

وأود ان احيط الممثلين علما بالافكار التي طرحها رئيس دولة تشاد .  
" ان تشاد امة ودولة شأنها في ذلك شأن معظم الدول الاخرى  
في العالم . ولا يوجد في العالم دولة او امة جاءت من العدم او وجدت منذ  
الازل كأمة ودولة . انما الدول والامم هي نتاج التاريخ وتشاد ليست استثناء  
من هذه القاعدة " .

ان تشاد اليوم هي ضحية عدوان ليبيا السافر الذي يتم في تحد صارخ لمبادئ  
ميثاق الامم المتحدة وميثاق منظمة الوحدة الافريقية وحركة عدم الانحياز . ان شعب  
تشاد الشهيد هو شعب مسالم ، ولا يطمح الا في السلم والمزيد من الرفاهية مثله في  
ذلك مثل جميع شعوب العالم .

وان ليبيا مسؤولة عن الخسائر في الارواح بين صفوف السكان المدنيين في  
تشاد وعن الاضرار التي لحقت بالمتلكات وعن الاعاقة المنظمة لعملية اعادة التأهيل  
الاجتماعي والاقتصادي لتشاد . وان ليبيا مسؤولة عن التدمير الشامل الذي وقع في  
المتلكات العامة .

اننا لعلنا اقتناع باننا عندما يستعاد السلم وتتعزيز الوحدة الوطنية ،  
سيتمكن شعب تشاد من تكريس نفسه بالكامل للعمل على اعادة بناء بلاده التي دمرت  
من جراء حروب دامت لمدة ٢٠ عاما .

لذلك فاننا ندعو المجتمع الدولي ، تمشيا مع الميثاق ، أن يساعد تشاد  
في استعادة كرامتها ، وسلامتها الاقليمية ، واستقلالها وسيادتها ، وان يحمل  
ليبيا القذافي على ان تثوب الى رشدنا وتكف عن عدوانها وتدخلها في شؤوننا  
الداخلية ، وعلى ان تسحب قواها الغفازية والمحتلة من تشاد .

ان تشاد ترغب في العيش بسلام داخل حدود معترف بها دوليا . وتشاد ترغب في العيش بوثاق مع جميع جيرانها . وعلى الرغم من الاعمال الوحشية وغير المقبولة التي ترتكبها ليبيا ، فان حكومة تشاد مستعدة دائما للحوار بقصد التسوية السلمية للنزاع .

وفي هذا الصدد ، فاننا نرحب بتأييد البرلمان الاوروبي الكامل للجهد التي تبذلها حكومة تشاد لاستعادة السلم في تشاد ليتسنى لنا العمل على اعادة بناء بلادنا . واننا اذ نواجه مرة اخرى عدوان ليبيا الوحشي المألوف منها واحتلالها غير الشرعي ، فاننا نناشد الامم المتحدة بالحاح ، بوصفها مسؤولة عن صون السلم والامن الدوليين ، ان تضطلع بمسئوليتها الكاملة ازاء هذه الحالة الخطيرة السائدة بين تشاد وليبيا التي يمكن ان تمتد فتشمل المنطقة بأسرها .

السيد نزيهانا ( بوروندي ) ( ترجمة شفوية عن الفرنسية ) : انه

لمن دواعي سرور وفد بلادي ان ينضم الى المتكلمين السابقين في هذه القاعة لتهنئة السيد غورغي ايهوكا على انتخابه رئيسا للدورة الثامنة والثلاثين للجمعية العامة للامم المتحدة . ان عصاله الاخلاقية والفكرية ، وخبراته الواسعة كدبلوماسي ورجل دولة ، كلها تعد امارات لنجاح عمل هذه الدورة . وطلاوة على ذلك فان كونه ينتمي الى العالم النامي امر سيكمن له اثره على مناقشاتنا للمشاكل التي تستحوذ حاليا على اهتمام بلداننا .

واتقدم بتهنئتي ايضا الى اعضاء المكتب الآخوين الذين يساعدونه في عمله . وبمخر بلدي ، وهو عضو في مكتب الجمعية ، ان يقول بأننا سوف نقدم مساعدتنا المخلصة لضمان نجاح الدورة الثامنة والثلاثين للجمعية العامة .

واسمحوا لي بأن اتقدم بشكري الى الرئيس السابق ، صاحب السعادة ايمرى هولاي نائب وزير خارجية هنغاريا على الطريقة الرائعة التي ادار بها اعمال الدورة

السابقة للجمعية العامة . ولقد ترك أثره الشخصي القيم في سجل الامم المتحدة ،  
 ذلك المحفل القيم الذى لا غنى عنه للقاءات الدولية .  
 واتقدم بتهنئتي الى السيد خافيير بيريز دى كوبيار ، الامين العام للامم  
 المتحدة على الجهود الدؤوبة التي يقوم بها منذ انتخابه لحفظ وصيانة السلم والامن  
 الدوليين تمشيا مع مقاصد ومبادئ الامم المتحدة .

واعرب ايضا عن امتنان حكومة بلادى للسيدة أنديرا غاندى ، رئيسة وزراء الهند  
الرئيسة الحالية لحركة عدم الانحياز ، لخطابها الذى القته أمام الجمعية العامة  
وللاعمال التي تقوم بها من اجل هذه الحركة بشجاعة ومثابرة بارزتين .  
واخيرا ، اسمحوا لي أن اغتنم هذه الفرصة لأرحب بانضمام سان كريستوفر ونيفيس  
الى المجتمع الدولي ، وقد اصبحت العضو الثامن والخمسين بعد المائة في الأمم  
المتحدة . وان وفد بلادى يهنئ هذه الدولة الجديدة ، شعبا وحكومة ، لحصولها  
على استقلالها ويتمنى لها كل النجاح في جهودها الرامية الى اعادة بناء هيكلها  
وتنمية شعبها .

لقد نما هنا في الأمم المتحدة تقليد — وهو تقليد حسن — يتمثل في الاجتماع  
كل عام للنظر في حالة المجتمع الدولي ، ولبحث طرق معالجة المشاكل العديدة التي  
تواجهه . ان عدد الوفود المشتركة في هذه الدورة ومستواها يظهران اهتمام جميع  
الشعوب بعمل الجمعية العامة للامم المتحدة والاهمية التي تعلقها عليه . وفيما يتعلق  
بوفد بلادى فاننا لم نأت الى هنا لندي ببيان تقليدى ثم ننصرف . اننا ندرك تماما  
ان كل واحد منا قد اتى الى هذا الحشد من أعضاء المجتمع الدولي برسالة من شعبه  
تزخر بالامل والقلق والخوف والتضامن . ومن الضروري ان تصفوا الينا جميعا ، حتى  
وان لم تفهمونا .

ان المنهج الذى تنتهجه جمهورية بوروندى تجاه مجموعة المشاكل المعروضة على  
هذه الدورة يتماشى تماما مع الآمال والتطلعات الواردة في ميثاق الأمم المتحدة . فالسلم  
والامن والتعاون الدولي من الامور التي ترد في اعلى قائمة مشاغل بلادى . ولذلك تؤكد  
بلادى من جديد تصميمها على الاسهام في تحقيق مقاصد وأهداف الأمم المتحدة . التي  
لا تزال تطمح في ان تكون مفيدة للمجتمع الدولي الذى يواجه مختلف انواع التحديات  
الخطيرة في هذه الفترة من تاريخ البشرية .

منذ انشاء منظماتنا ، لم تصل تهديدات السلم والامن الى درجة الخطورة التي  
هسي عليها الان . لقد كان وزير خارجية ايرلندا على حق عندما ذكر انه خلال  
السنوات العشرين الماضية نشبت ما لا يقل عن ٦٥ حربا محلية . ولا تزال بغر التوتر

والمواجهة تتسع ، مؤدية الى خسائر كبيرة في الأرواح البشرية وتدمير للممتلكات المادية . فكيف ينبغي للمرء ألا يتساءل حول مصير منظمنا ومصير البشرية ؟ ان الموقف المتفجر في الجنوب الافريقي يتدهور باستمرار . والسبب في ذلك يكمن في نظام الفصل العنصرى ذى الطابع المؤسسي الذى يمارسه نظام بريتوريا العنصرى . ان هذا يمثل انتهاكا سافرا للميثاق ومصدرا لعدم الاستقرار يؤثران على المنطقة شبه الاقليمية بكاملها . وعلى الرغم من تنديدات الامم المتحدة القوية التى لا تحصى يتم ترسيخ هذا النظام . ان تحدى حكومة جنوب افريقيا للمجتمع الدولى لم يسبق له مثيل ويقتضى اتخاذ خطوات مناسبة وعاجلة لثلا تقوض مصداقية الأمم المتحدة وينهار مستقبلها .

وان السود في جنوب افريقيا لا يزالون يحرمون من كرامتهم وحرمتهم ؛ فهم يعيشون تحت رحمة نظام بريتوريا الذى يؤيده أعضاء معينون في منظمنا . ان هذا التأييد ينتقص من الجزاءات الخائفة التى فرضتها الامم المتحدة الى درجة تفقد فيها جدواها وفعاليتها . وتشعر حكومة بلادى بالأسف لأن التدابير الضرورية التى كان ينبغي اتخاذها ضد بريتوريا بقيت دون تنفيذ . وليس هناك ما يبرر هذا الوضع من الناحية المنطقية ولا من الناحية الاخلاقية . هل هناك حاجة بنا الى القول مرة أخرى بأنه قد حان الوقت ليطبق مجلس الأمن التدابير المنصوص عليها في الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة ؟

سيتعين على الجمعية العامة أن تعالج مشكلة ناميبيا مرة أخرى بصراحة تامة . فلولا تعنت نظام بريتوريا وصلفه ونواياه السيئة وخداعه وضعف بصيرته السياسية لكانت هذه المشكلة محلولة منذ أمد طويل . فبالرغم من القرارات العديدة الصادرة عن الجمعية العامة ومجلس الأمن ، تواصل حكومة جنوب افريقيا احتلالها غير المشروع لناميبيا . مما يؤدي الى استمرار معاناة شعب ناميبيا . ان استغلال سكان ناميبيا وثرواتها — وهو نهب حقيقي منظم تقوم به بريتوريا وحلفاؤها — لا يندرج بالشر السكان المعنيين فحسب بل سكان المنطقة بأسرها ، وذلك اذا لم يتم تحقيق العدالة من خلال انتفاضة مفاجئة للشرعية .

ان أية محاولة للربط بين استقلال ناميبيا وأية مسألة لا صلة لها به ، وبصفة خاصة مسألة انسحاب القوات الكوبية من أنغولا ، ليست سوى خدعة سياسية يجب الا تنظلي على احد . ان مسألة ناميبيا هي احدى مشاكل انهاء الاستعمار وينبغي معالجتها على هذا النحو . وتمشيا مع مقاصد ومبادئ الامم المتحدة ، تؤيد حكومة جمهورية بوروندى تاييدا راسخا كفاح الشعب الناميبى ، بقيادة المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) ، وتطالب بتنفيذ قرار مجلس الامن ٤٣٥ ( ١٩٧٨ ) المتعلق بخطة انهاء استعمار ناميبيا .

ومن الضرورى في هذه المرحلة ان نشني على الامين العام لجهوده وشجاعته وتصميمه على ايجاد حل لمسألة ناميبيا . ولعل رحلته الى جنوب افريقيا في شهر اب/اغسطس الماضى برهان لا يمكن انكاره على تفانيه في قضية السلم الدولى واستقلال الشعب الناميبى .

ان تاييد حكومة بلادى التام لبلدان هذا الاقليم ولضحايا الحملات العسكرية التي قامت بها جنوب افريقيا ومحاولاتها زعزعة استقرار هذه البلدان لا يحتاج الى تأكيد من جديد . وينبغي ان يكون الاحتلال غير المقبول الذى قامت به قوات العدوان التابعة لنظام بريتوريا العنصرى لجزء من اراضي انغولا محل اهتمام الامم المتحدة . ومن الاهمية بمكان ان يطالب المجتمع الدولى مرة اخرى باحترام سيادة جمهورية انغولا الشعبية ووحدتها الاقليمية . ولا نبالغ اذا نقول انه من المفارقة ان الذين يطالبون بانسحاب القوات الكوبية من أنغولا لم يدينوا قط احتلال جنوب افريقيا لجزء من اراضي انغولا .

ان معارضة بلدان خط المواجهة لنظام الفصل العنصرى ولا احتلال ناميبيا غير المشروع لا يمكن ان تبرر ، مهما كانت الظروف ، الرعب الذى تشيره حكومة جنوب افريقيا بين سكان البلدان المجاورة .

ليس الجزء الجنوبي من افريقيا هو بؤرة التوتر الوحيدة في قارتنا . فالحالة في الصحراء الغربية وتشاد لا تزال تثير القلق . ولا يمكن لحكومة بلادى ان تسكت ازا مصر شعبي الصحراء وتشاد .

فشعب الصحراء يحق له ، كما يحق لبقية الشعوب ، ان يقرر مصيره ، وحكومة بلادى تندد بأية مناورة ترمي الى عرقلة عملية تقرير المصير لشعب الصحراء ، بقيادة جبهة البوليساريو . وترى حكومة بلادى أن القرار المتعلق بمسألة الصحراء الغربية الذى صدر عن مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية ، والمتخذ في حزيران /يونيه الماضي ، ينبغي أن ينفذ على الفور .

يشهد المجتمع الدولي في تشاد ، البلد الذى مزقته سنوات طويلة من الحرب ، مأساة شعب يحيق به الموت والفاقة من كل جانب . والجهود التى اضطلعت بها منظمة الوحدة الافريقية لاعادة الوحدة والسلم بين شعب تشاد ، أحبطتها الخطط الداخلية والخارجية التى ليس لها علاقة مطلقا بمصلحة الشعب التشادى ، هذا الشعب الذى لا يطمح الا الى السلم والتنمية . ويعتمد حل هذه المسألة المعقدة التى طال أمدها على شعب تشاد ، وعليه وحده . ومن وجهة نظر حكومة بلادى وأصداً ، الذين عملنا معهم ، ان هذا الحل يمكن التوصل اليه عن طريق احترام سيادة تشاد ووحدتها الإقليمية ، وعن طريق وقف العمليات الحربية من أجل البدء بالمفاوضات بين التشاديين برعاية منظمة الوحدة الافريقية ، وعن طريق تقديم مساعدة ممكنة من قوات محايدة لحفظ السلم بعد انسحاب جميع القوات الاجنبية . والتطورات الدبلوماسية الأخيرة تعطينا أملاً بأن هذا المنهج منهج سليم ، وينبغي على الذين يستطيعون الاسهام بشيء أن يفعلوا ذلك ، لأن هذا سيعد خدمة كبيرة لشعب تشاد ولافريقيا بأسرها .

ان الموقف في افريقيا ليس المصدر الوحيد لقلق حكومتي . فالموقف في الشرق الأوسط لم يكن في أي وقت متفجرا كما هو الآن . ان تفاقم المشكلة الفلسطينية والحرب الدائرة في لبنان يشكّلان تهديدا خطيرا للأمن والسلم في المنطقة والعالم بأسره . ولذلك يجب أن يبدأ المجتمع الدولي بأسره بصورة عاجلة في حسم هذه المشكلة .

ومرة أخرى ، تتوافر لدينا الأدلة على أن كل الدول في المنطقة ستظل تعاني السي أن تحل القضية الفلسطينية على نحو عادل ودائم . ان رفض الحكومة الاسرائيلية الاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في الوجود وتقرير المصير وعدم اعترافها بمنظمة التحرير الفلسطينية بوصفها الممثل الشرعي لشعب فلسطين يشكّل العقبة الرئيسية في سبيل أي تسوية للصراع . وقد اعترفت حكومة جمهورية بوروندي وما بدولة اسرائيل . ومع ذلك ، فانها تندد بقوة بلجوء اسرائيل المتواصل الى العدوان على الدول المجاورة ، والغرض من ذلك العدوان اشباع طموحات اسرائيل التوسعية ومحاولتها تصفية منظمة التحرير الفلسطينية المشـلـل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني . ولا يمكن أن يكون هناك سلام حقيقي ما دام قيادة اسرائيل غير مقتنعين بأنهم لا يستطيعون أن يتطلعوا الى السكنة في منطقة يسودها الاضطراب . وفي هذا الصدد ، فان النتائج البارزة للمؤتمر الدولي المعني بقضية فلسطين الذي عقد أخيرا في جنيف تطرح من الامكانات ما ينبغي استغلاله . وفي وقت أبديت فيه منظمة التحرير الفلسطينية انفتاحا ذهنيا يدعو للاعجاب ، فان أولئك الاسرائيليين المؤيدين للسلام أعادوا من جديد تأكيد معارضتهم لسياسة تل أبيب تجاه الشعب الفلسطيني والسكان العرب الذين يعيشون في اسرائيل . وسوف يتعين على اسرائيل أن تعترف ان عاجلا وان آجلا ، بحق خمسة ملايين من البشر في الحرية وفي أن يكون لهم وطن كسائر شعوب العالم الأخرى . الا أن اسرائيل يجب أن تجد في نفسها القوة والشجاعة أولا حتى تعترف بذلك .

ان الشرق الأوسط منطقة مضطربة ، ابتليت للأسف ، بالكثير من بؤر التوتر . فالعراق وايران يعانيان نتيجة للصراع الدائر بينهما ، والذي تؤثر نتائجه على كلا الطرفين . ولقد

بات كل شيء سموحاً بارتكابه في هذه الحرب التي تتهدد اقتصادات كانت قد بدت عليها مخاض الرخا .

لقد حان الوقت لا حلال السلم محل الحرب واحلال المفاوضات محل المدافع .  
ان حكومتي تؤيد أى مبادرة ترمي الى وقف القتال واجراء تصالح بين هذين البلدين .  
ونحن نناشد الطرفين المتحاربين بالحاح أن يضعوا حدا لحربهما المدمرة .  
وفيما يتعلق بجزء آخر من العالم ، في آسيا ، والذات كوريا ، لم يتغير موقف حكومتي . ان حل المشكلة الكورية يجب التوصل اليه من خلال التسوية السياسية التي ستظل وهما لا سبيل الى تحقيقه بغير الانسحاب المسبق للقوات الأجنبية من كوريا الجنوبية .  
وما فتئت بوروندى تؤيد دوما المبادرات الرامية الى اعادة توحيد الكوريتين . فلا يمكن لحكومتي أن تؤيد التقسيم التعسفي والظالم للشعب الكورى .

ان التدخل الأجنبي ما زال يهدد وحدة بعض البلدان بل ووجودها ذاته .  
وترجو حكومتي وضع حد لمثل هذا السلوك الذى يضر بالسلم . وانطلاقا من هذه القناعة  
تؤيد بوروندى انسحاب القوات الأجنبية من قبرص واحترام استقلالها وسيادتها ووحدة  
أراضيها ووحدةها وعدم انحيازها .

وفيما يتعلق بكل الشعوب المهتدة بالتقسيم ، فان بلارى تلح على منحها فرصة  
للمفاوضات بدلا من دفعها نحو العنف . وينطبق ذلك على كموتشيا وأفغانستان وأمريكا  
الوسطى . وسيكون بالوسع حل التوترات في كموتشيا وما حولها اذا ما بات هناك احترام  
لمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ذات السيادة وعدم جواز استخدام القوة  
لتسوية النزاعات . ان انسحاب كل القوات الأجنبية من كموتشيا ضرورى لتيسير السعي  
من أجل ايجاد حل سياسي شامل لمشكلات تلك المنطقة .

وينطبق نفس الشيء على أفغانستان . ان انسحاب القوات الأجنبية سيسهم اسهاما  
فضحا في التعجيل بالتوصل الى تسوية سياسية لمسألة أفغانستان . وبالتأكيد ، يشكل  
احترام استقلال وسيادة دولة أفغانستان وسيادتها الإقليمية وعدم انحيازها واحترام مبدأ

عدم التدخل أساسا لدى تسوية منصفة لنزاع طال أمده . وينبغي أن تشجع جهود أمين عام الأمم المتحدة الرامية إلى إيجاد تسوية سياسية لتلك المسألة .

ان الموقف في أمريكا الوسطى مزعج للغاية . ولا يمكن أن نكررها فيه الكفاية أن ضرورة المضي في طريق الحوار بدلا من المواجهة ان كان لنا أن نجد حلا حقيقيا لمشكلات تلك المنطقة . ومرة أخرى ، أدى وجود قوات أجنبية إلى تفاقم الأزمة وهدد التعايش السلمي بين دول المنطقة . لذا يتعين علينا أن نشجع مبادرات مجموعة كونتادورا المكونة من بنما وفنزويلا وكولومبيا والمكسيك وأن نعمل على استمرارها ، حيث ان الحرب التي تهدد أمريكا اللاتينية لن يفيد منها أحد . ان وفد بلادي سوف ينظر موضوعا في المشكلات التي تتهدد السلم وسيؤيد الاقتراحات التي تفي بالحاجات الأساسية للمجتمع الدولي . وينبغي لنا أن نحترم حق الشعوب في تقرير مصيرها ، ونحترم وحدة أراضيها وسيادتها والالتزمين بنفي الآبطأهما التدخل الأجنبي بالأقدام . ان التحدث عن الأمن والسلم في عالم يظهر تعطشا إلى التسليح يعتبر مفارقة غريبة . فلم يحدث من قبل أن كدست الأسلحة بمثل هذه السرعة بينما شعوبها كلها واقفة تنظر ولا تحرك ساكنا . ان الاحصاءات المنشورة مذهلة . فالعالم ينفق أكثر من ٦٠٠ بليون دولار سنويا على التسليح بينما يقل ما يوجهه في نفس الوقت إلى المساعدة الانمائية عن ٢٥ بليون دولار .

ان من حق المجتمع الدولي أن يتوقع من الدول المعنية احراز تقدم في مفاوضات نزع السلاح . وينبغي أن تتخذ الدولتان العظميان الرئيسيتان قرارا بشأن الحد من الخطر النووي ، وتتخذ خطوات تدريجية لطرد ذلك الخطر من العالم كما تطرد الشياطين . وسيكون التخلي عن نشر كافة أنواع الأسلحة الجديدة خطوة كبيرة إلى الأمام على ذلك الطريق . ان الأثر المفيد الذي يمكن أن يكون لنزع السلاح على التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي لشعوب العالم بأسره اتضح بجلاء في العديد من المناقشات التي جرت بشأن هذا الموضوع في الأمم المتحدة . ان أمواتا عديدة منها أصوات متحدثين مرموقين ، يتعين أن نشيد بهم

اقترحت مرة أخرى تحويل جزء من الأموال التي تنفق على التسلح ، الى التنمية ، إلا أن الوقت قد حان لننتقل من الأقوال الى الأفعال ونقوم بالمبادرات ونضرب القذوة الصالحة حتى نوقظ ضمير البشرية .

وفيما يتعلق بحكومتى ، فانها تعتبر أنه علاوة على مشكلات السلم والأمن ، ما زالت تنمية ثلاث أرباع سكان العالم أعظم تحد يواجه البشرية . وإذا ما سلّمنا بفداحة الموقف الاقتصادي العالمي الذي نواجهه هالنا أن نجد أن المجتمع الدولي يبدو عاجزاً عن معالجته . ان الحالة الخاصة للدول النامية قد تزدت على نحو خطير ، وصفة خاصة حالة الأمم الأفقر التي انتظرت عبثاً تنفيذ التدابير المحددة التي اعتمدها مؤتمر باريس بشأن البلدان الأقل نمواً . وعلاوة على ذلك ، فان عبء المديونية قد قضى على آمال بعض بلدان الجنوب في التقدم بموجب التنمية الاجتماعية والاقتصادية لشعوبها .

ان الركود في التجارة الدولية ، والهبوط المستمر في أسعار السلع الاساسية وتخفيض المساعدات الانمائية والميل الى اهمال وتشويه التعاون الاقتصادي المتعدد الاطراف ، تعد جميعها عناصر سلبية تزيد الازمة سوءاً . ومع ذلك يمكننا التغلب عليها اذا ما توفرت الشجاعة والتصميم السياسي على العودة الى المفاوضات العالمية وفقاً للقرار ١٣٨ / ٣٤ الذي اعتمده الجمعية العامة بالاجماع منذ أربع سنوات .

ان بلدى يعتقد ان على المجتمع الدولي ان يواصل بذل الجهود لاحداث تغييرات هيكلية في النظم المالية والاقتصادية الدولية . ونعتقد انه من الممكن ، اذا ما سلمنا بالتكافل بين الشعوب ، اقامة نظام اقتصادى عالمي جديد تراعى فيه مصالح كل بلد وكل مجموعة من البلدان . كيف لا يصدق المرء مثلاً انه بدلا من ان تمنح القروض ثم تعاد جدولتها حتى لا يتفاقم عبء الديون ، يمكن ان يؤدي رفع اسعار السلع الأساسية الى التخفيف جزئيا من أزمة المدفوعات الخارجية ؟

وفي هذا الصدد ، قد يكون من المفيد ان نشير الى انه في الاجتماعات الدولية الأخيرة لمعالجة المسائل الاقتصادية قدمت مجموعة ال ٧٧ الدليل الثابت على المرونة في مفاوضاتها مع شركائها في الشمال . ان الاقتراحات الواردة في الاعلان الصادر عن الاجتماع الوزارى الخامس لمجموعة ال ٧٧ والمعنون "منطلقات بيونس ايريس" قد ساعدت في وضع اساس التعاون الفعال الشامل .

لقد شدد هذا الاعلان على الحاجة الى أن تعتمد الدورة السادسة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ( الأونكتاد السادس ) برنامجا متسقا ومستمرًا للانتعاش الاقتصادي والنهوض بعملية التنمية المعجلة للبلدان الأعضاء في هذه المجموعة . وللأسف اختارت البلدان المصنعة ان تتخذ مواقف صارمة ولم يستطع مؤتمر الأمم المتحدة السادس للتجارة والتنمية ان يحقق نتائج مرضية .

ان البيان الذى أدلت به رئيسة وزراء الهند هنا له أهمية اساسية ، لانها أعربت فيه ، بوصفها رئيسة لحركة عدم الانحياز ، عن رغبة مائة دولة تتوق الى عالم تسود فيه الكرامة والرفاهية ولديها الاستعداد للتفاوض . ويأمل وفد بلادى أن تتخذ ، عقب هذه الدورة ، خطوة جديدة نحو تحقيق هذا الهدف النبيل اللازم لبقاء البشرية .

ان أحد الجوانب الهامة للنظام الاقتصادي الدولي الجديد هو النهوض بالتبادلات بين البلدان النامية . وتؤيد حكومة بلادي بحزم النتائج التي أمكن التوصل اليها في اجتماعات بيونس ايريس ونيودلهي في آذار / مارس ونيسان / ابريل . ولا يزال المطلب الأساسي لبلدان مجموعة ال ٧٧ هو تنفيذ برنامج عمل كاراكاس . يجب تقوية التعاون دون الاقليمي والاقليمي وفيما بين الاقاليم ، وبصفة خاصة في القطاعات الحيوية مثل الغذاء والطاقة والتكنولوجيا المتوسطة والبحوث العلمية . وفي هذا الصدد يعد تأييد المجتمع الدولي أمرا جوهريا .

انني آمل أن تصل مناقشاتنا بشأن هذه الموضوعات الهامة وغيرها من المسائل الحيوية ، مثل تمويل العلم والتكنولوجيا ومدونة قواعد السلوك الخاصة بالشركات عبر الوطنية ، الى النتائج التي طال انتظارها .

ان الاتجاه الواقعي - وقد يقول البعض " المتشائم " - الذي انتهجه الأمين العام في تقريره السنوي لعام ١٩٨٣ يوحي بوضوح انه اذا لم تعمل الدول الأعضاء وبالأخص أقواها ، على تعزيز التزامها بتحقيق أغراض الميثاق ، فان العالم سيسير لا محالة صوب الدمار . ولا نستطيع أن نسمح بتلاشي التراث القيم الذي خلفه لنا الآباء المؤسسون للأمم المتحدة . ان أحكام الميثاق تقدم لنا الطريق لخلق عالم يسوده السلم والعدل والتفهم والرفاهية . فلنعمل جميعا من أجل تحقيق هذا الهدف . اننا بذلك سوف ننجز اهم عمل ونحقق اعظم حلم للبشرية .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : والان أعطى الكلمة للوفود التي طلبت ممارسة حق الرد . وأود أن أذكر الاعضاء بانهم ، وفقا لمقرر الجمعية العامة ٤٠١ / ٣٤ ، تحدد مدة الكلمة الأولى التي تلقى ممارسة لحق الرد بعشر دقائق ، وينبغي أن يلقي الممثلون الكلمات من مقاعد هم .

السيد لينغ كينغ (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية) : في البيان الذي أدلى به نفويين كوئاتشي ، وزير خارجية فييت نام ، في ٧ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٨٣ قدم مجموعة من الأكاذيب ليغطي الجريمة التي ارتكبتها فييت نام بالعدوان على

كمبوتشيا . لقد أطلق الهجمات والافتراءات ضد الصين مشوها الحقائق التاريخية ومحاولة اشاعة الخلافات ، ولا يمكن لوفد الصين الآ أن يدحض هذه الاتهامات .

لقد كان هناك تاريخ طويل من الصداقة التقليدية بين الشعبين الصيني والفيتنامي . ولقد وقعت احداث مؤسفة بين البلدين من حين لآخر اثنا الحكم الاقطاعي عندما لم تكن للشعب الصيني اية سلطة في بلاده . ولكن منذ انشاء جمهورية الصين الشعبية ايد شعب الصين الشعب الفيتنامي في كفاحه من اجل الاستقلال الوطني وتوحيد وطن اسلافه ، وزوده بكميات هائلة من المساعدات غير المشروطة ، ولم يتردد في تقديم اقصى التضحيات الوطنية من اجله . وكان على القادة الفيتناميين انفسهم ان يسلموا بالجهود التي بذلتها الحكومة الصينية وذلك لتوطيد أواصر الصداقة بين البلدين وتنميتها .

وعقب اعتداء فييت نام على كمبوتشيا وانتهاجها سياسة مناهضة للصين وسياسة تقوم على التمييز ضد الصينيين ، وقيامها باثارة النزاعات المسلحة واسعة النطاق مرة بعد أخرى على طول الحدود ، اضطرت الحكومة الصينية الى صد هذه الهجمات دفاعا عن النفس لفترة قصيرة . والآن ، وبالرغم من أن كمبوتشيا لاتزال تحت وطأة الاحتلال الفيتنامي ، أعلنت الحكومة الصينية رسميا انه اذا التزمت الحكومة الفيتنامية بسحب جميع قواتها من كمبوتشيا واتخذت خطوات عملية لاحترام هذا الالتزام فان الجانب الصيني على استعداد لاستئناف المفاوضات مع فييت نام بغية تطبيع العلاقات بين البلدين . ويشهد هذا بوضوح على الرغبة الصادقة لحكومة الصين في تحسين العلاقات بين البلدين . ان هذا كله معروف للجميع . وأية محاولة من جانب السلطات الفيتنامية لاختفاء الحقائق عن طريق المغالطة واحلال الأكاذيب محل الحقائق ستكون غير مجدية على الاطلاق .

ولكي تضفي السلطات الفيتنامية الشرعية على عدوانها ضد كمبوتشيا ، فانها - في الوقت الذي تسي فيه الى القرارات التي اتخذتها الأمم المتحدة بشأن مسألة كمبوتشيا ، والتي أيدتها اغلبية بلدان العالم الثالث ، باعلان ان هذه القرارات خاطئة - تؤكد ان مؤتمر القمة لحركة عدم الانحياز قد اتخذ "قرارات صائبة" و "رفض /

الاعتراف بما يسمى بالحكومة الائتلافية التي يرأسها سيهانوك ، وقرر ترك مقعد كمبوتشيا شاغرا . ومثل هذه التأكيدات لا يمكن الدفاع عنها ابدا . ان كمبوتشيا الديمقراطية هي ، في المقام الاول ، عضوفي حركة عدم الانحياز ، وقد كان الأمير سيهانوك أحد مؤسسيها وما فتيء يعمل بنشاط من أجل تعزيز هذه الحركة . ونتيجة لأن بعض الأشخاص اساءوا استخدام سلطتهم في مؤتمر القمة السادس لحركة عدم الانحياز ، حرمت كمبوتشيا الديمقراطية من حق حضور هذا المؤتمر . ان هذا الوضع الشاذ أدى الى امتعاض العديد من البلدان المشتركة في المؤتمر ومعارضتها .

وفي مؤتمر وزراء خارجية بلدان عدم الانحياز الذي عقد في نيودلهي في ١٩٨٣، دار نقاش مطول وساخن بشأن مسألة مقعد كمبوتشيا كانت الغالبية فيه ضد الفكرة الخاطئة بترك مقعد كمبوتشيا "شاغرا"، وطالبت باعادة المقعد الى كمبوتشيا الديمقراطية. وتقرر حينذاك أن تترك هذه المسألة لمكتب التنسيق لحركة عدم الانحياز لتسويتها. كل هذا يوضح تماما أن ترك المقعد الكمبوتشي "شاغرا" ليس مشروعاً ولا صحيحاً، علاوة على أنه لم يكن بقرار اتخذته الحركة بالاجماع.

وفي الوثيقة الختامية للمؤتمر السابع لرؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز فان ما كتب صراحة في الفقرة المعنية بكمبوتشيا يطالب :

"بايجاد حل سياسي شامل ينص على انسحاب جميع القوات الأجنبية وضمان الاحترام التام لسيادة واستقلال جميع دول المنطقة وسلامتها الإقليمية بما في ذلك كمبوتشيا." ( A/38/132 ، ص ٤٢ )

ان مفتاح حل مشكلة كمبوتشيا وتخفيف حدة التوتر في جنوب شرقي آسيا هو الانسحاب الكامل لكل القوات الأجنبية من كمبوتشيا.. وهذه هي النقطة البالغة الأهمية التي يحاول الممثلون الفيتناميون حذفها باستمرار كلما اقتبسوا من وثائق قمة عدم الانحياز. واذ كانت السلطات الفيتنامية تريد حقاً أن تستجيب لمناشدة قمة عدم الانحياز فان عليها أن تسحب جميع قواتها من كمبوتشيا على الفور ودون شروط.

السيد الدباش (الجمهورية العربية الليبية) : لقد تحدث منذ

قليل مندوب حسين هبرى وأرجو الا تعتبر ملاحظاتي هذه رداً عليه ، وانما هي توضيح لبعض الحقائق التي حاول المذكور أن يشوهها . وان ملاحظاتي تتمثل فيما يلي :  
اولاً : ان العالم أجمع يعرف ان حسين هبرى يمثل جناحاً واحداً وهو جيش الشمال من بين الاحدى عشرة فصيلة تشادية التي وقعت على اتفاق لاغوس للمصالحة الوطنية في ١٨ آب/اغسطس ١٩٧٨ .

ثانياً : ان العالم اجمع يعرف ان حسين هبرى كوزير المدافع في حكومة

الاتحاد الوطني المنبثقة عن اتفاق لاغوس قد تمرد على تلك الحكومة الشرعية بدعم من

القوى الامبريالية ووكالات استخباراتها ، عن طريق دولة مجاورة لتشاد تعرفونها جميعا ، كما ان حسين هبرى سبق وأن تمرد قبل ذلك على حكومة الرئيس فيلكس مالون .  
ثالثا : ان الجميع يعرف أن ما يجرى في تشاد هو حرب أهلية استمرت على مدى العشرين سنة الماضية ، وسببها وجود بعض الأشخاص وعلى رأسهم القتمرد حسين هبرى ، الذين أعمتهم طموحاتهم الشخصية عن مصلحة الشعب التشادى . ولعل الذين حضروا مؤتمر كانوا يذكرون ما قاله هبرى من أنه مستعد لأن يمشي على جثث الشعب التشادى بأسره .

رابعا : ان العالم بأسره يدرك ما قام به بول بوت تشاد من مذابح . ولقد وجدت مئات الجثث في بحيرة قرب مدينة انجامينا ، وتأكد أن أكثر من عشرين شخصا قد ذبحهم القتمرد حسين هبرى بنفسه على مرأى وسمع من الجميع .

خامسا : ان العالم يعرف ان القتمرد هبرى لا يمثل أى شرعية ، ولا يوجد له أى تأييد شعبي في صفوف الشعب التشادى ، ولولا تواجد أسياده من المستعمرين والمرتزقة لما بقي في الحكم لأكثر من عدة ساعات ، ولكن مصيره لن يكون سوى كمصير نظيره بول بوت .

سادسا : ان محاولة ابعاد انظار المجتمع الدولي عن حقيقة ما يجرى في تشاد بتوجيه الاتهامات ضد الجماهيرية العربية الليبية بتحريض من القوى الامبريالية وعملائها لن يحل المشكلة التشادية على الاطلاق .

سابعا : ان حل مشكلة تشاد يكمن في ايجاد مصالحة وطنية وفقا لاتفاق لاغوس ، وتحت اشراف منظمة الوحدة الافريقية ، وباشتراف جميع الاطراف الموقعة على هذا الاتفاق .

ثامنا : ان انسحاب القوات الأجنبية ما هو منها من القارة الافريقية أو من خارجها ، امر ضرورى لكي يتمكن الشعب التشادى من حل مشاكله ووضع حد لهذِهِ الحرب المدمرة .

تاسعا : اننا على استعداد ، كدولة مجاورة وشقيقة لتشاد ، شاركت في جميع الاجتماعات التي تمت من اجل المصالحة الوطنية ، واستضافت بعضها ، لبذل مساعينا في اطار منظمة الوحدة الافريقية من أجل تحقيق الأمن والسلام في تشاد .

عاشرا : ان استمرار دعم التمرد الذي يقوده حسين هبري ، وتجاهل الشرعية ، وبالتالي مصلحة الشعب التشادي ، امر من شأنه ان يزيد حالة التوتر ، وسفك الدماء ، وتدمير تشاد . ان الجماهيرية العربية الليبية اكدت دائما حرصها على وحدة واستقلال تشاد ، ولكنها في نفس الوقت ستحافظ على وحدة ترابها مهما كان الثمن . وان قيام ممثل جيش الشمال بتوزيع خريطة مزورة مع نص كلته ، بناء على تعليمات من اسياده ، تتضمن جزءا من أرض ليبيا ، امر لا يمكن قبوله . وانني أؤكد هنا ان أوزو جزءا لا يتجزأ من أرض الجماهيرية العربية الليبية وفقا للخريطة المرفقة بقرار الأمم المتحدة الخاص باستقلال ليبيا في سنة ١٩٥١ ، وستظل هكذا الى الابد .

واختتم حديثي بأن أقول ان الجماهيرية تؤكد وقوفها بجانب الشعب التشادي ومساندتها له وسعيها بكافة الامكانيات من أجل احلال السلام والأمن والاستقرار في تشاد .

السيدة نافاس ( كوبا ) ( ترجمة شفهية عن الأسبانية ) : ان الرد المزعوم

من مثل الولايات المتحدة الامريكية على بيان رئيس وفد كوبا يوم الجمعة الماضي في هذه القاعة لا يتعلق بما قاله وفد بلادي . لقد كان محاولة لتحويل الانتباه تجاه مسائل ليست لها علاقة بتلك التي أشرنا اليها دون دحض جوهر بياننا .

وان هذا لا يدهشنا . ان يكون من الصعب للغاية تنفيذ بيانات موضوعية تماما عن عناد حكومة الولايات المتحدة : اى النهج العسكرى غير المتعقل الذى تتبعه ، وحشدها ترساناتها العسكرية وميزانيتها العسكرية ، وبرامجها للاسراع في انتاج الأسلحة النووية والتقليدية والكيميائية ، وتوسيع وجودها العسكرى ، ومناوراتها العسكرية في مختلف مناطق العالم ، ومحاولاتها لمد نطاق سباق التسلح الى الفضاء الخارجى .

هذه هي العوامل الرئيسية للتدهور الخطير في الموقف الدولى والعقبة الرئيسية أمام التقدم في مفاوضات نزع السلاح . ان مثل حكومة الامبريالية الامريكية - التى لها أكبر من ٣٠٠ قاعدة عسكرية وبحرية خارج أراضيها ، ومنها غوانتانامو ، بما يتعارض مع الرغبة المعلنة للشعب والحكومة ، والتى اصبحت شرطيا عالميا دون تفويض من أحد - يتهم كوبا بأن لها قوات يبلغ عددها ٣٠٠٠٠ في اراض بعيدة . ولا بد أن يكون تواجد كوبا الدولى في اراض افريقية غير مقبولة لأولئك الذين قتلوا عشرات الآلاف من الشيوخ والنساء والأطفال في فييت نام ، لأن قواتنا ، بالاشتراك مع قوات الجبهة الشعبية لتحرير انغولا قد اطاحت بحلفائهم العنصرين في جنوب افريقيا عندما حاولوا الاستيلاء على انغولا ، ثم ساعدت على منع غزواثيوبيا . وكل هذا ، في حد ذاته ، غير مقبول لدعاة الرجعية الامبريالية ، وغير مستساغ بصفة خاصة لأن المتورط هنا بلد صغير في الامريكيتين ، قرر ان يحرر نفسه من الامبريالية الامريكية وان يفسد مخططاتها في هذا الجزء من العالم أو غيره .

وسواء احب مثل الولايات المتحدة ذلك أم لا ، فان قوات كوبا الدولية موجودة في افريقيا ولها كل الحق ان تكون هناك ، وفقا لميثاق الامم المتحدة ووفقا للرغبات الحرة لدول مستقلة ذات سيادة .

ومن الغريب ان ندفع كما فعل مثل الولايات المتحدة ، بأن الغرض من ما يسمى باذاعة مارتي ، وهو جهاز ارسال اقيم مخالفة للقانون الدولي من أجل التدخل في بلادى هو اعلام شعبنا بالاحداث . فما الذى لدى فولز المعاصر ليبلغ الشعب الكوبي به ؟ ان بلادنا لم تنس أبدا ان مشاة من البحرية الامريكية مثل اولئك الذين يطأون تراب هندوراس حاليا ، هم الذين تسلقوا تثال خوزه مارتي في حديقة سنترال بارك في هافانا ، منتهكين نكراه ، وتبولوا على نصبه .

ليست كويبا وانما الولايات المتحدة هي التي تتدخل في انحاء العالم وخاصة في امريكا اللاتينية . ان شعب السلفادور ، وهندوراس ، وغواتيمالا ، ونيكاراغوا ، يمكن ان تقدم الحقائق .

ان شعبنا مسلح ، وسلاح جيدا ، ليس للتدخل في أى مكان ، ولكن للدفاع عن أرضنا ضد أى عدوان امبريالي . اننا مسلحون ومستعدون ويمكننا ردع أية محاولة تقوم بها الحكومة الامريكية ضد ثورتنا .

السيد ايكازا غايارد ( نيكاراغوا ) ( ترجمة شفوية عن الأسبانية ) :

قدم وزير خارجية احدى الأراضي التي لا تزال محتلة في امريكا اللاتينية ، وبالتحديد في امريكا الوسطى ، سلسلة من الاتهامات ضد بلادى ، ولا اعتزم الرد عليها اليوم . فاننا واثقون تماما من أن المجتمع الدولي يعي جيدا من الذى يقاتل من أجل السلم ، ومن الذى اعتاد شن الحرب في امريكا الوسطى ؟ من الذى يقاتل من أجل الاستقلال الوطني ومن أجل ممارسة حق تقرير المصير ، ومن الذى سمح لدولة عظمى ، باسم الدفاع عن ديمقراطية زائفة ، باستخدامه واحتلال اراضيه بغية الحفاظ على مصالحها الامبريالية في المنطقة والتوسع فيها .

وعلى أية حال ، نود ان نغتم هذه الفرصة لتوضيح بعض المسائل المتعلقة بتلك الاتهامات وتتورط دولة عظمى ، هي الولايات المتحدة الامريكية ، في مشكلات امريكية الوسطى .

ولا نعتزم الدخول في مناقشة بيزنطية اليوم بشأن من الذي يحاول اقامة ديمقراطية حقيقية في امريكا الوسطى ، حيث تزود الجماهير الشعبية العريضة حكوماتها بناتج عملها الذي تتمتع به هذه الحكومات وبالمثل لا نعتزم استخدام نفس العبارات غير المناسبة وغير اللائقة وذلك النوع من الاتهامات الزائفة ، التي لا تؤمن بها تلك الشعوب التي يقولون انهم يمثلونها .

ونود اطلاع هذه الجمعية على بعض الحقائق الموضوعية وبعض الاحداث التاريخية والحاضرة . فقد قيل في ذلك البيان ان ما يحدث على الحدود بين بلدينا هو حرب يشنها مواطنون من نيكاراغوا ضد بني وطنهم وعلى أرض وطنهم ، كما لو كانت حكومة الولايات المتحدة لم تعترف علنا بتخصيص ١٩ مليون دولار لما يسمى على نحو غير صحيح " بالعمليات السرية " ضد نيكاراغوا ، وكما لو أن الطائرات التي تقصف الأهداف المدنية والاقتصادية في نيكاراغوا لا تستخدم مهابط على ارض هندوراس .

والآن يتضح ان قوات سوموزا التي شنت حرب الابادة ضد شعبنا تتمتع بنعمة التخفي والتستر حيث تظهر بطريقة سحرية لتشن قتالا لا يبعد اكثر من ٢٠٠ ياردة عن حدودنا دون أن يعرف احد من أين أتت . ويتضح ان هؤلاء الذين يحتفظون بمواقع الحدود الخاصة بجيش نيكاراغوا وينشرون دباباتهم ويغطون دخول قوات سوموزا والمرتزة الى أراضي نيكاراغوا أو انسحابهم منها هم من شعب نيكاراغوا .

هناك مسؤولية خطيرة تتحملها الحكومة التي تقدم أراضيها لتدريب العصابات المسلحة للعمل على اطاحة حكومة شرعية . وهناك مسؤولية خطيرة هنا تتحملها الحكومة التي باتخاذها هذا الموقف تقوم بانكاس التوترات على الحدود بصورة خطيرة قد تؤدي الى مواجهة ذات ابعاد لا يمكن قياسها . وهناك مسؤولية خطيرة تتحملها دولة عظمى ، هي الولايات المتحدة الأمريكية التي ستجر سياستها القائمة على المغامرات الحربية في أمريكا الوسطى ، المنطقة كلها الى حافة الكارثة بينما تعاني نيكاراغوا من الموت ويتعرض للدمار ما قامت ببنائه بتكلفة باهظة ، خلال الأربع سنوات الأخيرة من الثورة . وبينما تدافع نيكاراغوا عن نفسها ، وهو حقها المشروع الذي لا يمكن انكاره فانها لم تتردد في اللجوء الى جميع الهيئات الدبلوماسية سعيا الى ايجاد جهاز ييسر التوصل الى تسوية سلمية تفاوضية للأزمة . وما يستحق أن نذكر به هنا أن مجلس الأمن نتيجة لنظره أول مرة في الحالة هذا العام ، بناء على طلب نيكاراغوا ، قد دعا الى التأييد الدولي الكامل لمجموعة كونتادورا بوصفها بديلا اقليميا حقيقيا ، ثم ان هذا البديل حظى بالاعتراف الرسمي في القرار ٥٣٠ ( ١٩٨٣ ) الذي اتخذه مجلس الأمن في اجتماعه الثاني في ايار/مايو من هذا العام .

وينبغي أن نذكر بالدور النشط الذي لعبته نيكاراغوا في جميع اجتماعات الدول الشقيقة في مجموعة كونتادورا . ومن الضروري أن نذكر بالمرونة التي أبدتها حكومتنا الثورية والتي أعربت عنها في برنامج النقاط الست الذي نشر في ١٩ تموز/يوليه من هذا العام وكذلك في التصديق الفوري على الوثيقة التي أصدرتها مجموعة كونتادورا بشأن أهدافها وذلك قبل أية دولة أخرى في أمريكا الوسطى .

ولم تكن نيكاراغوا هي التي عقدت اجتماعات لاتخاذ مواقف تؤدي الى عرقلة اقتراحات مجموعة كونتادورا . ولم تكن نيكاراغوا هي التي قامت بأنشطة عسكرية واستخدمت أساليب

التأخير لعرقلة الأنشطة الدبلوماسية التفاوضية . ولم تكن نيكاراغوا هي التي دعت وحضرت اجتماعات على مستوى عسكري عال مثل الاجتماع الذي عقد مؤخرا في مدينة غواتيمالا ، وشهده رؤساء القيادة الجنوبية في الولايات المتحدة ، وذلك لوضع الاستراتيجيات والتحالفات العسكرية ، ولا حياء ما يسمى بمنظمة " كوندريكا " .

وليكن واضحا أنه بينما تقوم غواتيمالا بمواراة جثث موتاها في التراب ، وبينما تحاول جاهدة التوصل الى نتائج ملموسة في مفاوضات مجموعة كونتادورا ، فان الآخرين يضعون العقبات وينصبون الشراك ويتآمرون لكسب الوقت ، ويقومون بهجمات سافرة على نيكاراغوا ليست القلائل فيها . وهذا أحد الأسباب العديدة التي جعلنا نؤمن بأن هناك ضرورة مطلقة لضمان الأمن الدولي لجميع الدول عن طريق اتفاقات معدة بصورة سليمة مع وجود جهاز مناسب لمراقبة تنفيذها وذلك قبل مناقشة قضايا أخرى مثل وجود المستشارين والتطور العسكري للمنطقة . ونحن مستعدون لمناقشة أى موضوع ، ولكننا لا نرى كيف يمكن احراز التقدم نحو القيام بالحوار والانفراج قبل أن تقدم الضمانات أولا لجميع دول أمريكا الوسطى التي تتعرض للهجمات أو تحس أنها مهددة . ويجب أن تقدم تأكيدات فيما يتعلق بأمن حدود هذه الدول ، وباحترام سيادتها ، وحق شعوبها في تقرير المصير .

ان نيكاراغوا ترغب في السلام . انها الدولة التي يشغلها تحقيق السلام أكثر من غيرها ، لأن شعبنا هو الذى يعاني عواقب هذه الحرب القذرة غير المعلنة . اننا على استعداد لتحقيق هذا السلم بالكرامة التي يستحقها شعبنا الثورى الباسل . ولهذا أيدنا ، وسنواصل تأييد ، المنهج السلمى الذى اتخذته مجموعة كونتادورا ، وفي هذا الاطار الاقليمي لن ندخر أى جهد . ولسنا على استعداد لأن نلعب لعبة الذين ينادون بالحلول العسكرية معتمدين الموت والدمار البديل الوحيد .

وبنفس هذه الروح ، وضمير نقي طالبنا بادراج بند اضافي في جدول أعمال هذه الدورة للجمعية العامة بعنوان " الحالة في أمريكا الوسطى والاطار التي تهدد السلم والأمن الدوليين ومبادرات السلم " .

ونحن نعتقد أن مناقشة هذا الموضوع في هذه الجمعية ليس مؤداها بتاتا تدويل الأزمات في أمريكا الوسطى بل انها يمكن أن تسهم في تنبيه المجتمع الدولي الى ما يحدث حقيقة في هذا الجزء من العالم ، والى الاخطار الحقيقية للتوترات هناك والآثار الخطيرة لسياسة الولايات المتحدة في المنطقة . وهذا التنبيه ضروري لأننا يجب أن نوقف كل ألوان العدوان والمناورات والأنشطة العسكرية التي تميل الى تكثيف التوترات . ويجب أن نتصرف مفترضين سلفا الاعتراف بأنشطة مجموعة كونتادورا وتعزيز دورها في الوساطة تعزيزا كبيرا ولا يمكن لأحد هنا أن يدعي أن نيكاراغوا في المناسبات الثلاث التي لجأت فيها الى مجلس الأمن لشجب الهجمات علينا ، قد أخرجت مشكلة أمريكا الوسطى عن اطارها الاقليمي ، بل ان الذي حدث هو على العكس من ذلك فقد عزز المجلس الرأي شبه الاجماعي القائل بأن مجموعة كونتادورا هي جهاز اقليمي سليم .

الرئيس ( ترجمة شفوية عن الانكليزية ) : هل لي أن أذكر المتكلم بأن الوقت المخصص له والمحدد بعشر دقائق قد انتهى ، لذا أرجوه أن يختتم بيانه .

السيد ايكازا غايارد ( نيكاراغوا ) ( ترجمة شفوية عن الانكليزية ) : شكرا ،

سيدي الرئيس ، سأحاول أن أختتم كلمتي في ايجاز . وعلى ذلك فقد رفضنا هذا اللون من الجدل لزيغه . ان عدالة بياناتنا ساندها مكتب هذه الجمعية عندما قرر ادراج هذا البند ، رغم مطالبات الولايات المتحدة في الأيام الأخيرة بعدم ادراج البند الذي طلبت بلادي ادراجه . ان الذين يحاولون تفسير أبعاد الصراع في أمريكا الوسطى ، وينادون باقليمية

حرب الدمار هذه ، هم الذين اختاروا الخط العسكري ، وهم يدعون أنهم يؤيدون جهود السلام بينما يزيدون أنشطتهم العسكرية ، ويقومون يوميا بحساب التكلفة السياسية والمالية لعملية عسكرية تجرى على نطاق كبير ، بغض النظر عن التكلفة في الأرواح البشرية - انهم يرفضون الاعتراف بالتغيرات التاريخية الحتمية ويرفضون الاعتراف كذلك بالجذور الاقتصادية للمشكلة وهم بنظرتهم الضيقة للأمور يرفضون الاعتراف بحق دولة في أمريكا الوسطى أصبحت لأول مرة مستقلة وحررة في بناء ثورتها .

رفعت الجلسة الساعة ١٩ / ٤٠